Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية
المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
المجلد ٦، عدد خاص (١) ص ص ١-٣٦
الرياض (١٤٤٨هـ- ٢٠٢٦م)

دور الاستثمار الاجتماعي في دفع عجلة القطاع غير الربحي

د. شروق بنت إسماعيل الشريف
جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل
sialsharif@jau.edu.sa

أ. نورة بنت حسين اليامي
مستشفى دله
norah2024@outlook.com

أ. موضي بنت محمد الخالدي
moudialkh20@gmail.com

أ. أريج بنت صالح الغامدي
جمعية بناء لرعاية الأيتام
areej.alghamdi201@gmail.com

أ. ريما بنت إبراهيم العقل
IreemaIbrahim44@gmail.com

أ. ضي بنت محمد المغربي
Dhaimohammed14@gmail.com

(قُدم للنشر في تاريخ ٢٠٢٤/٠٧/١م، وقُبل للنشر في تاريخ٢٠٢٤/١٠/٢٣م)

مستخلص البحث

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاستثمار الاجتماعي في تعزيز القطاع غير الربحي، وعلى السياسات الداعمة وأهم التحديات التي قد تواجه هذا المجال. وطبقت الدراسة المنهج الوصفي؛ لملائمته لطبيعة الموضوع من خلال وصف البيانات وتحليلها بشكل أدق حول الاستثمار الاجتماعي، ودوره في تعزيز القطاع غير الربحي، واعتمدت الدراسة الاستطلاعية الراهنة على المقابلة الفردية المباشرة أو بوساطة الحاسوب أو الهاتف- عبر تطبيقي الواتساب والزووم- كأداة رئيسة لجمع البيانات اللازمة، كما توافرت للدراسة استخدام العينة الغرضية، ثم أسلوب عينة كرة الثلج من (١٥) فردًا من الخبراء وذوي الاختصاص في مجال الاستثمار الاجتماعي والعاملين في القطاع غير الربحي، وقد أظهرت نتائج الدراسة: أن هناك نقصًا في الوعي بأهمية الاستثمار الاجتماعي وفوائده، كما أن استنساخ التجارب العالمية بدون مراعاة خصوصية المجتمع السعودي، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة يعدان أبرز التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي في مجال مشروعات الاستثمار الاجتماعي، وقدمت الدراسة عدة توصيات، منها: تعزيز التواصل والتعاون بين القطاع غير الربحي والحكومي من خلال تنظيم ملتقيات وندوات دورية، بالإضافة إلى ضرورة تبادل الخبرات والتجارب، وبناء شراكات استراتيجية تهدف إلى تعزيز الاستثمار الاجتماعي، وتحقيق أقصى قدر من الفاعلية والتأثير الإيجابي في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجتماعي- القطاع غير الربحي- التنمية المستدامة.

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1–36
Riyadh (1448/2026)

مجلــة البحــوث والـدراســات الاجتمــاعيــة
المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
المجلــد ٦، عـدد خاص (١) ص ص ١-٣٦
الـريـــــاض (١٤٤٨هـ- ٢٠٢٦م)

The Role of Social Investment in Advancing the Nonprofit Sector

Dr. Shuruq Ismail Alsharif
Imam Abdulrahman Bin Faisal University
sialsharif@iau.edu.sa

Norah Hussain Alyami
Social Worker, Dallah Hospital
norah2024@outlook.com

Modhi Mohammed AlKalide
moudialkh20@gmail.com

Areej Saleh Alghamdi
Benaa Association for Orphan Care
areej.alghamdi201@gmail.com

Reema Ibrahim Alagel
IreemaIbrahim44@gmail.com

Dhai Mohammed Almaghrabi
Dhaimohammed14@gmail.com

Abstract:

This study aimed to identify the role of social investment in strengthening the nonprofit sector, examine the supporting policies, and identify the key challenges facing this field. The study adopted the descriptive approach, as it is appropriate for the nature of the topic, by describing and analysing data related to social investment and its role in enhancing the nonprofit sector.

The study relied on individual interviews, conducted either face-to-face or through computer- and phone-mediated communication using WhatsApp and Zoom, as the main tool for data collection. A purposive sampling method was used, followed by the snowball sampling technique. The sample consisted of 15 experts and specialists in the field of social investment and workers in the nonprofit sector.

The findings revealed a lack of awareness regarding the importance and benefits of social investment. They also showed that replicating international experiences without considering the specific characteristics of Saudi society, as well as the shortage of qualified human resources, are among the most prominent challenges facing the nonprofit sector in social investment projects.

The study presented several recommendations, including enhancing communication and cooperation between the nonprofit sector and the government sector through regular forums and seminars. It also emphasized the need to exchange expertise and experiences and to build strategic partnerships aimed at strengthening social investment and maximizing its effectiveness and positive impact on society.

Keywords: Social investment, non-profit sector, sustainable development.

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

مقدمة

يعّرف الاستثمار على أنه: تخصيص رأس المال من أجل الحصول على وسائل إنتاجية حديثة لتطوير الوسائل الموجودة؛ بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية.

والاستثمار نوعان: استثمار داخلي، واستثمار خارجي، ويقصد بالخارجي: كل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين، وبذلك يكون استثمارًا للبلد المستثمر فيه، أما جهة الاستثمار فقد تكون دولة، أو مجموعة دول، أو مجموعة شركات، أو حتى أفراد (حسين، ٢٠١٤). ونشير في هذا السياق إلى مفهوم "الاستثمار الاجتماعي" كونه يدل على توجيه رؤوس الأموال بما يخدم الأهداف الاجتماعية إلى جانب تحقيق عائد مالي معتدل، فهو يفرق تماماً عن الاستثمار الخارجي، إذ إن الاستثمار الخارجي يعني شراء أصول ذات قيمة تُعرف بالأصول الرأسمالية يشتريها المستثمر بناء على توقعاتٍ بارتفاع قيمتها بمرور الوقت.

وفي ظل التحولات الحديثة ظهر "الاستثمار الاجتماعي" في مجال الاستثمار كتوجه عالمي جديد في مجال الرعاية الاجتماعية، وقد اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي هذا التوجه لتحقيق الرفاهية في مجتمعاتها، وتعزيز المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتفق هذا التوجه مع رؤية السعودية (٢٠٣٠)، حيث يهدف إلى تعظيم الأثر الاجتماعي للمشروعات والبرامج الاجتماعية من خلال تحقيق الاستدامة والأثر الاجتماعي العميق للمنظمات غير الربحية، وتعزيز دورها في الإبداع والابتكار، وتقديم الخدمات للمواطنين بجودة عالية، وتحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية (الشهري، ٢٠٢١). كما تقدم الاستثمارات الاجتماعية آلية مبتكرة لتعزيز دور القطاعات غير الربحية في المجتمع، إذ تسهم في تنمية البنى التحتية الاجتماعية، ودعم المشاريع التي تركز على الأثر الاجتماعي بدلاً من الربح المالي، ووفقًا لتقرير الاستثمار الاجتماعي العالمي لعام ٢٠٢٠م، الصادر عن شبكة الاستثمار ذات التأثير العالمي (GIIN)، وُجد أن كبار المستثمرين التأثيريين في العالم يديرون –مجتمعين– (٤٠٤) مليار دولار في العالم من أصول الاستثمار التأثيري، وهو ما يمثل مجموعة فرعية مهمة من سوق الاستثمار التأثيري العالمي البالغ (٧١٥) مليار دولار؛ مما يُظهر المساهمة الكبيرة لهذه الاستثمارات في القطاعات غير الربحية، وتوضح هذه الأرقام أهمية الاستثمار الاجتماعي كعامل محوري في تطوير مشاريع تهدف إلى تحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية (Hand et al.,2020).

وبالرغم من تلك الفوائد التي تقدمها الاستثمارات الاجتماعية، إلا أنها تواجه تحديات متنوعة، بدءًا من قلة المعلومات والبيانات المتعلقة بالأثر الاجتماعي، وصعوبة قياس العائد الاجتماعي على الاستثمار، وصولاً إلى التحديات التنظيمية الصارمة التي قد تعيق تطورها؛ ولذا هناك حاجة ماسة إلى إجراء المزيد من البحوث التي تعمق

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

فهمنا لكيفية سد هذه الفجوات بكفاءة، ومعرفة دور الاستثمار الاجتماعي في دفع عجلة القطاع غير الربحي.

مشكلة الدراسة

تشهد المملكة العربية السعودية في الوقت الحالي تطورات اقتصادية واجتماعية هائلة، وهذا يعزز الحاجة إلى تفعيل دور القطاع غير الربحي لمواكبة تطورات المجتمع ومتطلباته، ويعتبر القطاع غير الربحي شريكًا في تحقيق أهداف رؤية السعودية (٢٠٣٠)، إذ يتعين عليه الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين جودة حياة المواطنين، علاوة على أن هناك توجهًا عالميًا نحو الاهتمام المتنامي بالاستثمار الاجتماعي، وتعزيز المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالسياسات الحاضنة للاستثمار الاجتماعي بمقدورها أن تحقق للدول عوائد اقتصادية كبيرة، وأن تسهم في امتلاك الفرد لرصيد تنافسي في سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاندماج الاجتماعي، وتقليص انتقال الفقر بين الأجيال، خصوصًا إذا كانت السمة المميزة له هو التزام المستثمرين بقياس الأثر عن الأداء الاجتماعي والبيئي المترتبة على مشروعات الاستثمار الاجتماعي(الشهري، مرجع سابق). ومن الجدير بالذكر، ووفقًا للهيئة العامة للإحصاء فإن المنشآت غير الربحية تواجه العديد من التحديات، أهمها: التحديات المتعلقة بالتدفقات المالية، حيث بلغت نسبتها (٣٠,١٦٪) ، وكذلك أكَّد مؤشر الاستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أن من أبرز تحديات المنظمات غير الربحية في السنوات الخمس المقبلة هي: الاستدامة المالية، وتعني القدرة على البقاء والازدهار في ظل التحديات المتغيرة، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، حيث تسمح بالاستمرارية والنمو المالي على المدى الطويل من خلال الادخار والاستثمار الذكي، والذي يشغل بال (٧١٪) من المنظمات غير الربحية عربياً، كما تشير الأرقام إلى أن (٥٨٪) من المنظمات غير الربحية حول العالم تواجه تحديات في الاستدامة المالية (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٨).

ويأتي بعد ذلك في الأهمية قياس وإدارة الأثر؛ لأنه يساعد على تقييم فاعلية الأنشطة والبرامج التي يقوم بها هذا القطاع، ومن الصعب قياس وتقييم الأثر الاجتماعي للمشاريع غير الربحية بطرق دقيقة وموحدة على عكس الشركات التجارية التي يمكن قياس أدائها بناءً على الأرباح والعائد المالي، ومن ثم فإن قياس الأثر الاجتماعي يتطلب تحديد مؤشرات ومعايير ملموسة وموثوقة، ومن ناحية أخرى قد يتعذر على المؤسسات غير الربحية تخصيص الموارد اللازمة لإجراء دراسات تقييم الأثر، مما يجعل من الصعب إقناع المستثمرين والجهات المانحة بالاستثمار في هذا القطاع (أجيليتي، ٢٠٢٣).

وعليه، فإن التقرير الصادر عن المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي يشير إلى تأثير قطاع الاستثمار الاجتماعي على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لرؤية السعودية

(٢٠٣٠)، من حيث زيادة نسبة مساهمة المنظمات غير الربحية في الناتج المحلي الإجمالي من (٠,٢٩٪ إلى ٥٪)، وزيادة نسبة الإنفاق التنموي من إجمالي إنفاق القطاع غير الربحي من (٢١٪ إلى ٥١٪)، بالإضافة إلى تخفيض معدل البطالة من (١١,٦٪ إلى ٧٪)، وكذلك رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من (٢٢٪ إلى ٣٠٪) (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ٢٠٢٤).

وفي ضوء هذه التحديات والتطورات، تحاول الدراسة الحالية أن تجيب عن السؤال التالي: ما دور الاستثمار الاجتماعي في دفع عجلة القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية؟ كما تهدف إلى فهم وتحديد السياسات الداعمة للقطاع غير الربحي، وتحديد المعوقات والتحديات التي تواجهه، وتقديم توصيات عملية لتعزيز دور منظمات القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى:

- التعرف على مدى المعرفة بمفهوم الاستثمار الاجتماعي لدى أفراد العينة (منسوبي الجمعيات غير الربحية والمهتمين بمجال الاستثمار الاجتماعي).

- التعرف على السياسات الداعمة للقطاع غير الربحي في تعزيز التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية من خلال تبني أسس الاستثمار الاجتماعي.

- الكشف عن التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي في تطبيق الاستثمار الاجتماعي في ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة العربية السعودية.

تساؤلات الدراسة

- ما مدى المعرفة بمفهوم الاستثمار الاجتماعي لدى أفراد العينة (منسوبي الجمعيات غير الربحية والمهتمين بمجال الاستثمار الاجتماعي) ؟

- ما السياسات الداعمة للقطاع غير الربحي في تعزيز التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية من خلال تبني أسس الاستثمار الاجتماعي؟

- ما أبرز التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي في تطبيق الاستثمار الاجتماعي في ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة

أ. الأهمية النظرية :

١- تسليط الضوء على الاستثمار الاجتماعي؛ للكشف عن أهميته ودوره في التنمية المستدامة عمومًا، وفي دفع عجلة القطاع غير الربحي على وجه الخصوص، وفتح المجال أمام أبحاث ودراسات علمية جديدة تسلك ذات المسار.

٢-تناول البحث الحالي القطاع غير الربحي حيث يعدّ عنصراً أساسياً في المنظومة الاقتصادية والتنموية، ويشغل حيزاً مهماً من الثروة القومية في البلدان المتقدمة.

ب. الأهمية التطبيقية:

١. إمكانية أن تفيد نتائج الدراسة الحالية العاملين في القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية في تبني البرامج والخطط والآليات التي تسهم في مواجهة التحديات التي تواجهها، وتعزز من دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

٢. تركيز الدراسة الحالية على دور الاستثمار الاجتماعي في الدفع بعجلة القطاع غير الربحي مما يساعد هذه المؤسسات مستقبلاً في وضع خطط ملائمة للاستفادة من الاستثمار الاجتماعي.

مفاهيم الدراسة

١ –الاستثمار الاجتماعي

يعّرف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي الاستثمار الاجتماعي بأنه: استثمار ذو عائد مالي يهدف إلى إحداث تأثير اجتماعي إيجابي قابل للقياس (المركز الوطني لتنمية القطاع الغير ربحي، مرجع سابق).

كما عُرّف بأنّه: استثمار يهدف إلى إحداث أثر اجتماعي وبيئي إيجابي، وقابل للقياس، إلى جانب عائد مالي، ويمكن إجراء الاستثمار الاجتماعي في كلٍّ من الأسواق الناشئة والمتقدمة؛ بغرض استهداف مجموعة من العوائد اعتماداً على الأهداف الاستراتيجية للمستثمرين (الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي GIIN. 2022).

وتُعّرف الدراسة الحالية الاستثمار الاجتماعي على أنه: الاستثمار الهادف إلى تحقيق فوائد على المستوى البيئي والاجتماعي متوازية مع تحقيق مكاسب مالية للمستثمرين في ذات الوقت.

٢. القطاع غير الربحي

عرّف القطاع غير الربحي على أنه: "كيانات تنظيمية مؤسسية خيرية، جاءت عبر الإرادة الحرة الواعية لعدة أشخاص؛ بهدف فعل الخير في عدة مجالات ذات طابع تنموي شامل يخدم المجتمع المحلي بجميع أطرافه، ولا تهدف إلى تحقيق أرباح أو عوائد مادية لمؤسسيها، وتعمل بطريقة مستقلة تحت إدارة كاملة، وبإشراف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بما يتماشى مع الاستراتيجية التنموية المستدامة، ضمن رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية" (مؤسسة نماء الراجحي الإنسانية، ٢٠٢١، ١٩) ،كما عرّف القطاع غير الربحي بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية تسعى إلى تحقيق منافع، أو مصالح المجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات، والتسامح، وقبول الآخر (فراج، ٢٠١٠).

وعليه، يمكن تعريف القطاع غير الربحي إجرائيًا على أنه: كيان، أو مؤسسة ذات خطة وأهداف محددة، وتقدم

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

خدمات اجتماعية بغرض تحسين نوعية حياة المواطنين، ولا تسعى إلى تحقيق أي عوائد مادية.

٣ –التنمية

تعّرف التنمية في اللغة بأنها: التأني في الشيء، وطلب دوامه، والمواظبة عليه (غنيم وأبو زنط، ٢٠١٤)، وتعّرف التنمية على أنها: الوفاء بضروريات الحاضر دون الإخلال بضروريات المستقبل (حمديشة،٢٠١٢)، كما عُرّفت التنمية وفقاً لتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧بأنها: الجهود والممارسات التي تركز على الحاجات الحاضرة للمجتمع، وتعمل على الحفاظ عليها لتوفر للأجيال المستقبلية القادمة الفرص لتلبية احتياجاتهم (بن عيسى، ٢٠١٨).

ويمكن تعريف التنمية إجرائيًا على أنها: "كافة الجهود والممارسات والبرامج المتكاملة والمستمرة الهادفة إلى الارتقاء بحياة الأفراد والمجتمعات، من خلال توحيد وتضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية".

الدراسات السابقة

أ) الدراسات المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي:

هدفت دراسة زوبير (٢٠١٣) إلى التعرف على أوجه المنفعة العامة لدراسات الجدوى لمشروعات الاستثمار الاجتماعي وانعكاسات ذلك على التنمية الاقتصادية، وذلك باتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل وتقييم المشروعات الاستثمارية، الذي يفرض نمطًا معينًا في الدراسة ذات طابع تحليلي يتناول جوانب متعلقة بالدراسة البيئية والمالية والاقتصادية والاجتماعية، وقد اعتمدت الدراسة على المقابلات الفردية المباشرة مع بعض المعنيين بالأمر والمنسوبين إلى هيئات رسمية ومؤسسات ومكاتب دراسات مختصة ومديريات تابعة لقطاع الأشغال العمومية، وكشفت نتائج الدراسة عن: ضرورة إجراء دراسات الجدوى قبل القيام بتنفيذ مشاريع الاستثمار الاجتماعية، وعدم إدراج أي مشروع في الخطط والبرامج التنموية مالم يكن مقترنًا بدراسة جدوى تراعى فيها طبيعة كل مشروع.

وانطلقت دراسة أبو فراج (٢٠١٥) من فرضية مؤداها أنه لن تتحقق التنمية ما لم تتوافر مقومات معينة، أهمها: الحرية الاجتماعية، والاستثمار الاجتماعي، والشفافية والعدالة، وتمثلت مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من الجهود التي بُذلت لتنمية وتطوير القرية المصرية، فإنها ما زالت بعيدة عن تحقيق الأهداف المنشودة، وتواجه مجموعة من المشكلات التي تعكس وجود قصور واضح في كفاءة أداء السياسات والبرامج والخطط التنموية، كما تمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في المجتمع المصري، وتقويم مدى نجاح السياسات والبرامج التنموية الحالية، وتفرعت منه عدة أهداف فرعية، هي: تحديد المشروعات المنفذة بالقرية وعلاقتها بالتنمية من خلال الاستثمار الاجتماعي، والكشف عن دور كل من

المستثمرين وشركاء التنمية والجمعيات الأهلية في تنمية القرية، وتحددت الدراسة بوصفها دراسة سوسيوجرافية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة، وعلى العديد من المصادر والأدوات المنهجية (الكمية والكيفية)؛ بما يشكل محاولة لرسم طبوغرافيا اجتماعية لأحوال التنمية في الريف المصري، وأسفرت نتائج الدراسة عن عدم ملاءمة البرامج والسياسات التنموية القائمة على المؤشرات الكمية لواقع الريف المصري، وهو ما يتطلب الاعتماد على المؤشرات الكيفية التي تزيد من إحساس المواطنين بعوائد عملية التنمية. وتوصلت الدراسة أيضًا إلى ارتباط التنمية الريفية بفكرة الاستثمار الاجتماعي، بوصفه مفهوماً ذا بعدين: أحدهما اقتصادي، والآخر اجتماعي، وأن هذا النوع الأخير من الاستثمار يمثل العنصر المفقود في لغز التنمية، كما أوضحت أن نجاح عملية التنمية الريفية تعتمد على جهود القرويين أنفسهم، بشرط ضرورة تحقق المزيد من الحريات الاجتماعية والعدالة والشفافية.

وجاءت دراسة ناصري وسمرد (٢٠٢٠) للتعرف على الاستثمار الاجتماعي المسؤول، ومدى أهميته ودوره في تعزيز التنمية المستدامة من خلال عرض التجربة الرائدة في مجال الاستثمار الاجتماعي المسؤول في ولاية سيدي بلعباس (الجزائر)، المتمثلة في مشروع AGID، الذي يهدف إلى دمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية في برامجه واستراتيجياته، وتعزيز التنمية المستدامة من جهة، وإضافة مكاسب إلى الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وقد اعتمدت الباحثتان على المنهجين: الوصفي، ودراسة الحالة لتجربة مشروع AGID، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من بينها: أن الاستثمار الاجتماعي المسؤول أصبح الشغل الشاغل عند تنفيذ البرامج والمخططات الإنمائية، كما أنه أصبح يحظى باهتمام المسؤولين وصناع القرار، خاصةً أمام تراجع عائدات النفط وانحسار مداخيل الجزائر من العملة الصعبة.

وعن أهمية إبراز الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه صناديق الاستثمار الإسلامية، وتفنيد النظرة التقليدية حول هذه الصناعة من كونها مؤسسات مالية وسيطة إلى مؤسسات تسعى لخدمة المجتمعات ورفاهيتها، أشارت دراسة هاشم (٢٠٢٣) إلى بعض الخصائص التي تتميز بها صناديق الاستثمار الاجتماعية، فهي مع تعظيمها للربحية التجارية تسعى لتنمية المجتمعات الاسلامية، كونها أداة من أدوات الاستثمار الإسلامي، تخضع لجميع مبادئه وأحكامه ومقاصده، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي التحليلي، كما اعتمدت على مجموعة من الأدوات البحثية مجتمعة؛ بقصد جمع البيانات والمعلومات اللازمة، كالملاحظة الدقيقة، وتحليل الوثائق المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها، إلى جانب إجراء مقابلات مع أفراد من ذوي الخبرة والاختصاص، وقد توصلت الدراسة

إلى عدة نتائج، من أهمها: أن صناديق الاستثمار الاجتماعية تخضع في مبادئها وعملياتها لمقاصد الاستثمار الإسلامي، وتعد من أكثر الأدوات الاستثمارية امتثالاً للمسؤولية الاجتماعية، علاوة على أن هذه الصناديق تعد أدوات حيوية تلعب دوراً فاعلاً في دعم المجتمعات الإسلامية وتنميتها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ب) الدراسات المتعلقة بالقطاع غير الربحي:

هدفت دراسة الغامدي (٢٠١٩) إلى تحقيق هدف رئيس، هو: التعرف على دور المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، وذلك من خلال التعرف على خصائصها، ومجالات عملها، ومدى إسهامها في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، وكذلك تحديد المعوقات التي تواجهها، ومدى تفعيلها لبرامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب المسح الشامل للعاملين في المنظمات غير الربحية، وكذلك المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية، وأسلوب عينة كرة الثلج لعينة قادة المجتمع المحلي، وقد بلغ عدد العاملين في المنظمات غير الربحية الذين شاركوا في تعبئة الاستبانة (٢٦٩) عاملاً، كما بلغ عدد المستفيدين الذين شاركوا في تعبئة الاستبانة (١٨٤٢)مستفيدًا، فيما كان عدد عينة قادة المجتمع المحلي الذين شاركوا في تعبئة الاستبانة (٢٨٨) قائدًا، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: أن نسبة (٦٢,٨٪) من العاملين يعملون في منظمات تعتمد على أكثر من مصدر لزيادة دخلها، كما أظهرت النتائج أهمية التوجه الجاد لدى العاملين بالمنظمات إلى تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، كما أشارت النتائج إلى أن أغلب المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية هم من الإناث، إذ بلغت نسبتهم(٨٩,١١٪).

وهدفت دراسة العتيبي (٢٠٢٢) إلى التعرف على واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، باتباع المنهج المزجي، واعتمدت الدراسة الاستبانة والمقابلة أداتين لجمع البيانات، كما طبقت الدراسة على مديري الإدارة العامة للاستثمار والتخصيص، ومديري وكالة التعليم العام الأهلي، ومديري التعليم ومساعديهم في إدارات التعليم، ومديري مكاتب التعليم العالمي والأجنبي، ومديري وحدات شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع (ارتقاء)، وكذلك مديري المؤسسات والجمعيات الأهلية، وكانت أهم نتائج الدراسة هي: انخفاض مستوى مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام السعودي على وجه العموم، واتفقت النتيجة الكيفية مع النتيجة الكمية حول هذه النقطة، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام في بعد الخدمات التعليمية،

والدرجة الكلية للمحور ككل تعود لاختلاف جهة العمل لصالح المؤسسة الأهلية.

وجاءت دراسة السحيباني وآخرين (٢٠٢٣) للتعرف على الوضع الراهن لواقع تمويل القطاع غير الربحي في المملكة وخارجها، والتعرف على منتجات ووسائط التمويل الأكثر ملاءمة للكيانات غير الربحية في المملكة، باتباع المنهج المسحي، واعتمدت الدراسة على المقابلة كأداة رئيسة في جمع البيانات من خلال مقابلة مجموعة من الخبراء في سوق تمويل القطاع غير الربحي في السوق السعودية، إلى جانب الممثلين في عدد من الجهات الحكومية والرقابية التي لها دور في تنظيم أو دعم تمويل القطاع غير الربحي، وكانت أهم نتائج الدراسة هي: أن منتجات تمويل القطاع محدودة، ولهذا توجد فرصة واعدة لابتكار منتجات جديدة لم تطبق سابقاً، وتقدم مزايا مطلوبة للممولين أو المتمولين، وتنويع مصادر التمويل بالاستفادة من شركات التقنية المالية التي يمكن أن تنشئ منصات تمويل جماعي متخصصة بتمويل القطاع.

ج) التعليق على الدراسات السابقة:

١- بيّنت الدراسات السابقة الدور المهم الذي يلعبه الاستثمار الاجتماعي في المؤسسات غير الربحية في تحقيق التنمية المستدامة، وعكست حجم التطلعات والآمال المعقودة به في الإسهام بشكل فاعل في برامج رؤية السعودية (٢٠٣٠)، وكشفت عن ارتباط التنمية المستدامة بالاستثمار الاجتماعي، وأكدت على أن الاستثمار الاجتماعي المسؤول أصبح الشغل الشاغل عند تنفيذ البرامج والمخططات الإنمائية، ولكنها في الوقت ذاته أجمعت على أن القطاع غير الربحي برغم نجاحه في أن يصبح شريكًا مجتمعيًا مع قطاعات الدولة العامة والخاصة، إلا أنه لم يزل يواجه تحديات ومعيقات تؤثر في إسهاماته في التنمية المستدامة، أهمها: ضعف التمويل المستدام، والحاجة إلى رفع كفاءة العاملين به، وإلى تصميم قواعد بيانات مستحدثة تضمن الربط بينه وبين المستفيدين من خدماته، علاوة على الافتقار إلى ثقافة الابتكار الاجتماعي، وقلة دراسات قياس الأثر.

٢-تنوعت المناهج العلمية التي تبنتها الدراسات السابقة، فمنها ما اعتمدت على منهج واحد كالمنهج الوصفي التحليلي، أو منهج المسح الاجتماعي بالعينة، ومنها ما زاوجت بين منهجين كالمنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة.

٣-استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد أهمية الاستثمار الاجتماعي في دفع عجلة القطاع غير الربحي للإسهام في مجال التنمية المستدامة والمشاركة في تحقيق برامج رؤية السعودية (٢٠٣٠)، كما استفادت أيضًا في صياغة تساؤلاتها في إطار هدفها الرئيس، وهو الكشف عن دور الاستثمار الاجتماعي في دفع عجلة القطاع غير الربحي.

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

الإطار النظري

١ –الاستثمار الاجتماعي: المفهوم، والنشأة

يشير الاستثمار الاجتماعي إلى نوع الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق أثر إيجابي في المجتمع والبيئة، بجانب تحقيق عوائد مالية، ويتم تنفيذ الاستثمار الاجتماعي في الأسواق الناشئة والمتقدمة، ويستهدف تحقيق مجموعة متنوعة من العوائد وفقًا لأهداف المستثمرين الاستراتيجية، ويتم تقييم أدائه بشكل قابل للقياس، كما يتم توفير تقارير ومعايير لتقييم الأثر الاجتماعي والبيئي لهذا النوع من الاستثمار .

كما عّرف الاستثمار بأنه: نوع من الاستثمارات المالية التي تركز بشكل خاص على دعم الكيانات التي تساهم في خلق تأثير إيجابي في المجتمع من الناحية الاجتماعية والبيئية، ويتم توجيه هذه الاستثمارات للمؤسسات والمشاريع لحل المشكلات الاجتماعية والبيئية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحسن جودة الحياة للأفراد (هواري، ٢٠٢٢).

ومن الجدير بالذكر أن الاستثمارات الاجتماعية تتطلب وجود آليات حوكمة ومراقبة متقدمة لقياس وتقييم العوائد الاجتماعية، ويجب أن يتم تحديد ورصد هذه العوائد بشكل مستمر؛ للتأكد من تحقيق الأثر الاجتماعي المرجو، وفي حالة عدم تحقيق الأثر المطلوب يمكن إعادة التفكير في الاستثمار، وإعادة توجيه الأموال إلى مشاريع أو شركات أخرى تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة .

وعلى صعيدٍ آخر، فإنه منذ خمسينات القرن الماضي شهد الاستثمار الاجتماعي تطورًا كبيرًا، حيث كانت هناك مدرستان رئيسيتان تهيمنان على الاستثمار، الأولى: كانت تستثمر بهدف تحقيق أقصى العوائد المالية مع القليل من الاهتمام بالعواقب البيئية أو الاجتماعية، أما الثانية: فكانت تسعى إلى التبرع برأس المال لتحقيق أقصى فائدة اجتماعية أو بيئية دون النظر إلى العائد المادي، وفي أواخر الستينات وأوائل السبعينات ظهر مفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعياً، وزاد عدد المستثمرين الاجتماعيين حول العالم من الأفراد والمؤسسات خلال السبعينات والثمانينات، وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ظهر مفهوم الاستثمار المستدام، ومع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تطور مفهوم الاستثمار الاجتماعي كنقطة تلاقٍ بين الاستثمار المسؤول اجتماعياً والاستثمار المستدام.

وفي المملكة العربية السعودية، تشهد الاستثمارات الاجتماعية توجهًا متزايدًا، وذلك بفضل رؤية السعودية (٢٠٣٠) التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي وتنويعه بعيدًا عن الاعتماد الكبير على إيرادات النفط، ومن أجل تحقيق ذلك تم إنشاء العديد من المبادرات والصناديق الاستثمارية الاجتماعية في المملكة، بالإضافة إلى اهتمام الشركات الكبرى بممارسات الاستثمار الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية، وتركز رؤية (٢٠٣٠) على تعزيز التنمية المستدامة، وتنويع الاقتصاد والاستثمارات

الاجتماعية، ودعم الأثر الاجتماعي والبيئي للشركات والمشاريع في المملكة.

٢. أهم التجارب العالمية والمحلية الرائدة في مجال الاستثمار الاجتماعي:

•جاء في تقرير أوقاف العرادي الخيرية (٢٠١٩، ٤٠) استعراض لبعض التجارب الدولية في مجال الاستثمار الاجتماعي، منها:

أ-"منظمة تحول لتصميم الحلول الاجتماعية "(shift) وهي منظمة خيرية متخصصة في مجال الابتكار الاجتماعي، وتصميم الحلول المجتمعية المبتكرة للقضايا والمشكلات الاجتماعية، ويتألف فريق المؤسسة من (٢٠) عضوًا، بما في ذلك خبراء في البحث والتصميم وتجربة العميل، بالإضافة إلى فريق التصميم والفريق التجاري، وتحرص المنظمة على التعلم من الأخطاء التي تحدث عند إطلاق فكرة جديدة في السوق في مرحلة مبكرة، وفي حالة عدم نجاح الفكرة يتم تقييم التجربة وإجراء التعديلات اللازمة استنادًا إلى التجربة الفعلية بدلاً من الاعتماد فقط على النظرية.

ب-"هيئة الشركات الاجتماعية البريطانية " وهي منظمة غير ربحية تدعم وتعزز قطاع الشركات الاجتماعية، تعمل بشكل مشابه للغرف التجارية في بعض الدول، وتقدم الهيئة دعمًا للشركات الاجتماعية، وتساعدها على التمكن والنمو، كما تعمل على تشجيع التشريعات اللازمة لتسهيل عمل هذه الشركات.

ج-"إدارة الاستثمارات " Triodos وهي شركة استثمار اجتماعي وبيئي، تهدف إلى جعل الأثر الاجتماعي والبيئي معيارًا في عملية الاستثمار، وتقدم الشركة استراتيجيات وصناديق استثمار تتوافق مع المسائل البيئية والاجتماعية، وتخدم قاعدة عملاء تتألف من المستثمرين المحترفين، كما تهدف Triodos إلى تحقيق التأثير الإيجابي في مجالات عدة، مثل: التنوع البيولوجي، والطاقة المستدامة، والأغذية والزراعة المستدامة، بالإضافة إلى ذلك تسعى لتوفير فرص استثمار مستدامة ومربحة للمستثمرين.

د- " BRAC - مشروعات اجتماعية" وهي منظمة غير حكومية ناجحة، تأسست في بنغلاديش، وتهدف إلى محو الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال مشاريعها الاجتماعية. وتعمل المنظمة من خلال (١٦) مشروعًا اجتماعيًا مختلفًا تسعى لتوفير الدعم للفقراء، وتحقيق التوازن الاجتماعي والاستدامة المالية، ويتم تمويل (٣٧٪) من أنشطة BRAC من الأرباح التي تحققها من مشروعاتها الاجتماعية، وقد حققت نجاحًا اقتصاديًا واجتماعيًا عن طريق دعم الحرفيين والفنانين وتوفير الرعاية الصحية الأساسية، وترتبط BRAC بأهداف التنمية المستدامة.

• ذكر (المركز الوطني لتنمية القطاع الغير ربحي، مرجع سابق) بعض التجارب المحلية في مجال الاستثمار الاجتماعي، منها على سبيل المثال :

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

أ-مؤسسة "غدَن للاستشارات الاجتماعية وبناء القدرات" وتهدف إلى تلبية احتياجات المجتمع وتقديم حلول مبتكرة لقضاياه، كما تعمل على دراسة أفضل الممارسات في مجال الريادة الاجتماعية، وتعزيز المشاركة والعمل التطوعي في المجال التعليمي، وتحقيق أثر إيجابي من خلال المبادرات ذات الأثر النوعي.

ب-منصة "كرز" منصة تقدم بيئة تفاعلية وبنية تحتية لمرضى السكري باستخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات، وتهدف إلى تبسيط إدارة مرض السكري، وتحسين الخدمات المقدمة للمرضى وتسهيل الوصول إليها.

ج -"منظمة الشباب السعودي للاستدامة "، منظمة وطنية تأسست في عام ٢٠٢١، وتهدف إلى ربط وتمكين الشباب السعودي للعمل نحو مستقبل مستدام، وتعمل على إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة للتحديات البيئية والاجتماعية، كما تسعى لبناء قيادات شابة قادرة على قيادة عجلة التغيير الإيجابي، وتحفيزهم للتفكير والعمل نحو حلول مستدامة ومبتكرة، مثل: توفير التعليم للجميع، وتعزيز الوصول إلى الطاقة النظيفة، ومكافحة تغير المناخ.

د-"ترتيل"، شركة سعودية ناشئة تهدف إلى مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال التكنولوجيا والابتكار، وقد قامت الشركة بتطوير المصحف الإلكتروني الذي ساهم في تمكين (٨) ملايين مسلم كفيف حول العالم من تلاوة وحفظ القرآن الكريم، كما تهدف الشركة إلى تطوير منتجات تكنولوجية مبتكرة تحسن نوعية حياة ذوي الاحتياجات الخاصة.

٣ -الاستثمار الاجتماعي والقطاع غير الربحي

يرتبط القطاع غير الربحي ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعد رافدًا من روافد الدخل القومي، ويقف مشاركًا ومساهمًا مسؤولاً جنبًا إلى جنب مع قطاعي الدولة العام والخاص في الارتقاء بحياة الأفراد وازدهار الوطن، ويشكل مصدرًا من مصادر الأمان الاجتماعي من خلال ما يقوم به من تقديم الخدمات النوعية في مجال رعاية التعليم والبيئة وحقوق الفرد والأسرة، وغيرها.

ويعد الاستثمار الاجتماعي نوعًا من الاستثمار الذي يستهدف إحداث تأثير إيجابي اجتماعيًا وبيئيًا، وهو استثمار يتجاوز العائد المالي إلى تحقيق فوائد اجتماعية وبيئية، كما أن الشركات التي تنتهج استراتيجية الاستثمار الاجتماعي هي شركات استثمارية غير قابلة للخسارة، وليس هدفها الرئيس هو تحصيل الأرباح، إنما تسعى إلى رفع مستوى التأثير الإيجابي على المجتمع كافة في ذات الوقت الذي تحقق فيه ما يكفي من العوائد المالية لتغطية تكاليفها .

وقد تم تصنيف ثلاثة أنماط على أنها استثمار اجتماعي، أحدها هو الأقرب للقطاع غير الربحي، وهو عبارة عن أنشطة تحقق من (٧٠٪ إلى ٩٠٪) من التكلفة التشغيلية للمشروع، وتنجز استدامة محددة، أما النمط الثاني فهو أقرب للقطاع الربحي؛ لأنه استثمار اجتماعي قائم على توزيع

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

الأرباح على المستثمرين، أما النمط الأخير فهو نوع من الاستثمار الاجتماعي الذي يقع في المنتصف بين القطاع غير الربحي والقطاع الربحي، إذ هو استثمار اجتماعي قائم على إعادة توزيع الأرباح، ولكن عن طريق تبني مشاريع تحقق فوائد اجتماعية وبيئية (الشهري، مرجع سابق).

٤ –أهم التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية:

ذكر كل من الدويش والمزيد (٢٠٢٠) جملة من التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط رئيسة، وهي على النحو الآتي:

•تحديات قديمة، ولكنها مازالت قائمة، وتتمثل في :

١–صعوبة الحصول على التمويل والدعم المالي.

يعد التمويل من أكبر العقبات التي تواجه المنظمات غير الربحية، حيث تعتمد هذه المنظمات بشكل كبير على التبرعات والمنح التي قد تكون غير منتظمة، أو غير كافية لتغطية كافة احتياجاتها؛ مما يتطلب جهوداً مستمرة لجذب الممولين، وبناء علاقات موثوقة معهم لضمان استمرارية الدعم المالي.

٢–التطبيق الصحيح للحوكمة .

تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة مثل: الشفافية والمساءلة هو أساس نجاح المنظمات غير الربحية، ومع ذلك تجد الكثير من هذه المنظمات صعوبة في تنفيذ هذه المبادئ بشكل فعّال؛ مما يؤدي إلى قلة الثقة بها من قبل المجتمع والممولين، ويؤثر سلباً على أدائها.

٣–عدم وجود استراتيجيات محددة تتصل بالنواحي المالية: تحتاج الكثير من المنظمات غير الربحية إلى وضع خطط تشمل تنويع مصادر الدخل وإدارة الميزانيات بدقة لتحقيق الاستدامة المالية، ولكن يؤكد الواقع عدم وجود تخطيط مالي استراتيجي في العديد من المنظمات غير الربحية.

٤–الافتقار إلى وجود قياسات الأثر.

من المهم أن تقيس المنظمات تأثير أنشطتها وبرامجها لمعرفة مدى نجاحها وتحقيق أهدافها، غير أن الكثير من المنظمات غير الربحية تفتقر إلى أدوات وأساليب لقياس الأثر؛ مما يجعل من الصعب تقييم نجاح المشاريع وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

•تحديات حالية، وتتمثل في :

١–تبني القطاع لأدوات محاسبية وإدارية مستحدثة .

تواجه المنظمات غير الربحية تحديات في تبني الأدوات والتقنيات الحديثة التي تساعد على تقليل الأخطاء، وتحسين الأداء المالي والإداري.

٢–الالتزام بعنصر الشفافية: الشفافية عامل أساسي لبناء الثقة مع الممولين والمجتمع، والالتزام بها يستوجب توفير معلومات دقيقة ومحدثة حول الأنشطة والتمويل.

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

•تحديات مستقبلية تنحصر في :

١-مرونة بيئة عمل القطاع.

تعتبر المرونة والتكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية تحدياً كبيراً، يتطلب تطوير استراتيجيات استجابة فعّالة للأزمات وتغيرات السوق والسياسات الحكومية.

٢-التوسع في عدد منشآت القطاع.

يحتاج النمو المستدام للمنظمات غير الربحية إلى تخطيط دقيق واستراتيجيات نمو فعّالة، ولا شك أن التوسع في عدد المنشآت يتطلب بناء القدرات اللازمة، وتوفير الموارد الكافية لدعم هذا النمو دون التأثير سلباً على جودة الخدمات المقدمة.

٥-جهود المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي:

نظراً لأن الاستثمار الاجتماعي يجلب الأرباح ويحقق تأثيراً اجتماعياً، فإنه قد يكون من الصعب على البعض تمييز المشاريع التجارية العادية عن المشاريع التي تصنف كاستثمار اجتماعي؛ فالمشاريع التي لا تصنف كاستثمار اجتماعي هي تلك التي يركز نموذج عملها على تحقيق الأرباح فقط، دون اعتبار المستفيدين عند اتخاذ القرارات الإدارية.

ومن اللافت للنظر أن المجتمع السعودي قد مرّ خلال العقود الأخيرة، لاسيما بعد إطلاق رؤية (٢٠٣٠) بجملة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، تزامن معها ظهور العديد من التحديات؛ مما استوجب حيال ذلك تضافر جهود الأفراد بمختلف مستوياتهم وتخصصاتهم في قطاعات الدولة الثلاثة: الحكومي، والخاص، وغير الربحي من أجل إحداث التطوير المرجو للمجتمع السعودي، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تبني منهجيات حديثة في القطاعات المختلفة، والاهتمام بتسخير الاستثمار الاجتماعي في تحسين جودة الحياة وفق معايير محددة ومدروسة، ابتداءً من كتابة السياسات والإجراءات الواضحة لمشروعات الاستثمار الاجتماعي، ومرورًا بإجراء قياسات الأثر لمعرفة جدوى تلك المشروعات، وانتهاءً بجني ثمار المكاسب الاجتماعية والبيئية (النجار، ٢٠٢١) .

ويحظى القطاع غير الربحي بموقع حيوي في رؤية (٢٠٣٠)، وعليه تنعقد الآمال في الإسهام بدور فاعل في التنمية المستدامة، ومن هنا جاءت جهود المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في إعداد الخطط والبرامج ومؤشرات الأداء والتحقق من مدى فاعليتها، وإعداد التقارير المرتبطة بذلك، وإصدار جميع اللوائح والأنظمة التي تسهل على القطاع غير الربحي العمل، وتطبيق السياسات المرتبطة بالحوكمة، وإصدار التراخيص لمنظمات القطاع غير الربحي، والإشراف المالي والإداري على المنظمات وفق أفضل المعايير العالمية. وتشجيع المنظمات في القطاع للتطوع وتهيئة منافذ للتمويل المستدام، وأدوات الاستثمار المبتكر حتى يتعاظم دور منظمات القطاع غير الربحي، وتتنوع أنشطته الرامية إلى

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

تحقيق أهداف مجتمعية وبيئية، بحيث تصبح هذه المنظمات خلال السنوات القليلة القادمة أبرز أدوات التنمية الوطنية داخل المملكة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ٢٠٢٤).

٦ –النظريات المفسرة للدراسة

النظرية البنائية الوظيفية–Structural) Functionalism)

هي إحدى النظريات الاجتماعية التي تركز على فهم كيفية تنظيم المجتمع ووظائفه المختلفة، ويعتبر العالم الأكثر شهرة في هذا المجال هو السوسيولوجي الأمريكي "تالكوت بارسونز"، الذي قام بتطوير هذه النظرية في منتصف القرن العشرين. وتستند هذه النظرية إلى مفهومي البناء Structure، والوظيفة Function في تفكيكها لبنية المجتمع والوظائف التي يقوم بها، وفي تحليلها للظواهر الاجتماعية وترابط الوظائف المتولدة عن ذلك، حيث يشير المفهوم الأول إلى الجزء أو العنصر الذي يتكون منه أي نظام أو وحدة أو بناء اجتماعي، أما الوظيفية فيشير بها إلى الدور الذي يقدمه كل جزء ضمن البناء الكلي (الزبيري، ٢٠١٦). وتقوم النظرية البنائية الوظيفية على افتراض أن المجتمع يتألف من أجزاء مترابطة تؤدي وظائف معينة تساهم في استقرار المجتمع بشكل عام. وتهدف إلى فهم الهيكل والوظائف الاجتماعية، وكيفية تكاملها في صيانة النظام الاجتماعي. ويمكن توظيف النظرية البنائية الوظيفية في سياق الدراسة الراهنة من خلال التركيز على النواحي التالية:

–فهم كيفية تنظيم هذا القطاع وتفاعل مكوناته المختلفة، ووظائفه الاجتماعية التي يقوم بها، مثل: توفير الخدمات الاجتماعية، وتعزيز المشاركة المجتمعية .

– تقييم مدى تكامل وتوازن العمل في القطاع غير الربحي ومساهمته في استقرار المجتمع.

نظرية رأس المال البشري

تركز هذه النظرية على الاعتراف أن المعرفة والمهارات والقدرات البشرية هي مورد حيوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر مبادئ هذه النظرية أساسية في فهم كيفية تحسين الإنتاجية والابتكار وجودة الحياة، ويعد العالم الأكثر تأثيرًا في هذا المجال هو الاقتصادي الأمريكي آدم سميث، الذي قدّم العديد من الأفكار المؤثرة حول دور العوامل البشرية في التنمية الاقتصادية. ويمكن توظيف نظرية رأس المال البشري في سياق الدراسة الراهنة من خلال التركيز على النواحي التالية:

–يمكن للاستثمار الاجتماعي أن يلعب دورًا مهمًا في تطوير المهارات والقدرات للعاملين والمتطوعين في المؤسسات غير الربحية من خلال توجيه الأموال والموارد نحو هذه الجهود .

- يمكن للتدخلات الاستثمارية في المجال الاجتماعي أن تدعم برامج تطوير القيادة والإدارة، وتحسين عمليات التخطيط والتنظيم داخل المؤسسات غير الربحية؛ مما يعزز كفاءتها وفعاليتها في تحقيق أهدافها.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

(أ) نوع الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الاستطلاعية، وتعرف الدراسات الاستطلاعية عمومًا بأنها الخطوة الأولى في البحث العلمي، فهي تهدف إلى فهم آراء الأفراد واتجاهاتهم حول موضوع معين من خلال جمع البيانات الكمية والكيفية من الأفراد أو العينات المستهدفة باستخدام أدوات، مثل: الاستبيانات، أو المقابلات.

كما تعّرف الدراسات الاستطلاعية على أنها: تمهيد تخميني للبحث، يضطر إليه الباحث عندما تكون معرفته عن الموضوع محل الدراسة محدودة وغير كافية بالقدر الذي يمكنه من تصميم دراسة وصفية أو تحليلية أو أي نوع آخر من الدراسات؛ ولهذا فالدراسة الاستطلاعية تمكن الباحث من زيادة معرفته بموضوع البحث بشكل أكثر دراية وعمقًا (تمار، ٢٠٢٣).

(ب) منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي، لملاءمته لطبيعة الموضوع من خلال وصف البيانات وتحليلها بشكل أعمق.

(ج) مجالات الدراسة

-الحدود الموضوعية: دور الاستثمار الاجتماعي في دفع عجلة القطاع الغير ربحي .

-الحدود البشرية: المستثمرون الاجتماعيون في القطاعات غير الربحية – أصحاب الجمعيات– الخبراء في المجال .

(د) عينة الدراسة

تم اختيار العينة الغرضية على أساس أن أفرادها يملكون الخبرة والدراية بمجال الاستثمار الاجتماعي في المنظمات غير الربحية، وبحيث تكون ممثلة لأفراد مجتمع الدراسة من المستثمرين الاجتماعيين ومنسوبي الجمعيات غير الربحية المهتمين بمجال الاستثمار الاجتماعي، بما في ذلك منسوبي الجمعيات، والخبراء في هذا المجال، وقد تحدد حجم العينة مبدئيًا في (١٠) أفراد، وللحصول على عينة متضاعفة اعتمدت الباحثات على أسلوب عينة كرة الثلج بوساطة إقناع بعض أفراد العينة المتاحة بترشيح أشخاص آخرين.

ويوضح الشكل التالي صورة مبسطة للعينة التي أجريت المقابلة معها، ويساعد في فهم كيفية تسلسلها، وجمع البيانات بناء على ذلك.

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

شكل (١) عينة كرة الثلج لأفراد العينة من المبحوثين

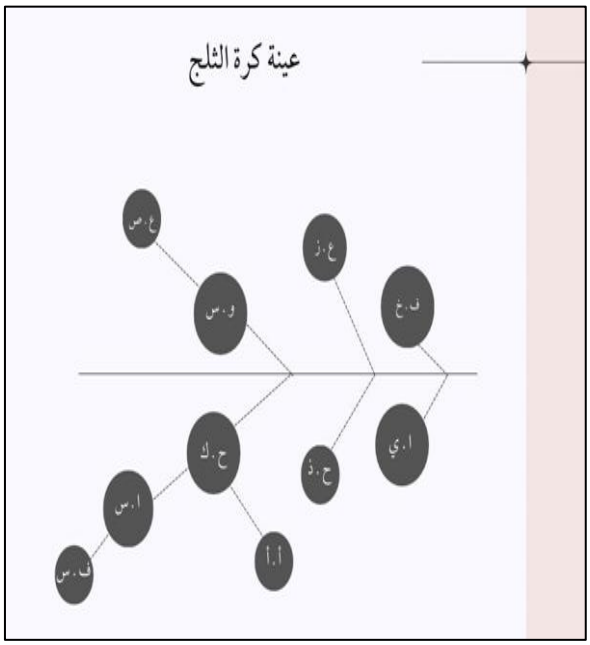

وقد تضمنت العينة في مجملها (١٥) فردًا، منهم (٣) إناث و(١٢) ذكورًا، وآثرت الباحثات أن يكون حجم العينة النهائية محدود العدد؛ حتى يسهل التعامل مع المبحوثين من كافة الجوانب: "ضبط المتغيرات – قلة التكاليف –سرعة الوصول إلى النتائج"، إذ تم إجراء مقابلات فردية مع كل فرد في العينة؛ لمناقشته حول موضوع الاستثمار الاجتماعي محل الدراسة، كما هو موضح بالشكل التالي:

شكل (٢) أفراد العينة وفق متغير النوع

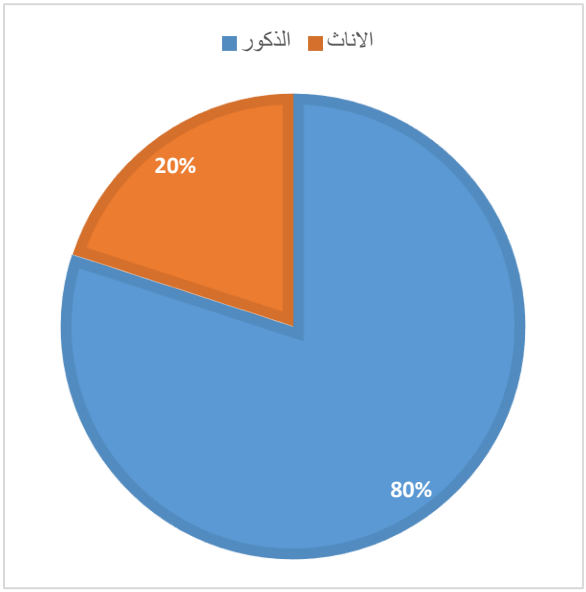

وتنوعت أساليب المقابلات مع أفراد العينة، حيث تم إجراء بعض المقابلات هاتفيًا، وبعضها افتراضيًا باستخدام برنامج zoom؛ للإجابة عن تساؤلات الدراسة، **ويوضح الجدول التالي البيانات الأولية لعينة الدراسة:**

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

جدول (١): البيانات الأولية لعينة الدراسة

البيانات الأولية				
رقم المقابلات	الرمز	النوع	مجال العينة	اتجاه الجمعية
١	ا.ي	أنثى	أحد منسوبي الجمعية	تنموية
٢	ف.خ	ذكر	خبير مجال التنمية المستدامة قياس الأثر	-
٣	ع.ز	ذكر	مدرب ومستشار في الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي	-
٤	ح.ك	ذكر	خبير الاستثمار المؤثر والاستدامة	-
٥	و.س	أنثى	خبيرة في مجال الاستثمار الاجتماعي	-
٦	ع.ص	ذكر	مهتم مستشار في عدة جمعيات	تنموية ورعوية
٧	ح.ذ	ذكر	مستشار التسويق والاستدامة المالية	-
٨	ا.س	ذكر	متخصص في الاستثمار الاجتماعي	-
٩	ا.ا	ذكر	مستشار في مجال التنمية	-
١٠	ف.س	ذكر	خبير في ريادة الأعمال الاجتماعية	-
١١	خ.س	ذكر	متخصص في الاستثمار الاجتماعي	-
١٢	ج.ر	أنثى	متخصص في الاستثمار الاجتماعي	-
١٣	ع.ع	ذكر	متخصص في التطبيقات وريادة الأعمال	-
١٤	س.ر	ذكر	متخصص في الاستثمار الاجتماعي	-
١٥	ح.ي	ذكر	متخصص في التنمية المستدامة	-

اتضح من الجدول رقم (١) أن عدد أفراد العينة بلغ (١٥) فردًا، توزعوا في (٨) أفراد من الذكور، و(٢) من الإناث، وقد أجريت مقابلات فردية لكل فرد على حدة، وتنوعت مجالات عملهم بين خبراء، ومتخصصين في مجال الاستثمار الاجتماعي، أو مجالات أخرى ذات صلة، كما اتضح تنوع اتجاه الجمعيات التي يعملون بها بين الاتجاه التنموي، والاتجاه التنموي الرعوي.

(هـ) أدوات الدراسة

تم جمع البيانات في الدراسة الحالية عن طريق أداة المقابلة، وتعرف المقابلة بأنها: حوار مباشر واعٍ وهادف بين شخصين (باحث ومبحوث)، أو بين الباحث ومجموعة من الأشخاص؛ بهدف الحصول على معلومات دقيقة غير قابلة للحصول عليها بوسائل أخرى، ويتم توثيقها بالكتابة، أو التسجيل الصوتي، أو المرئي (حميدشة، مرجع سابق) .

ومن الجدير بالتنويه أن الباحثات اخترن المقابلة كأداة رئيسة للدراسة؛ نظرًا للحاجة إلى جمع معلومات أدق وأكثر شمولية عن تساؤلات الدراسة الحالية، وقد أشارت دويدري (٢٠٠٠) إلى أن المقابلة يمكن تصنيفها من حيث طريقة إجرائها أو تنفيذها إلى :

-مقابلة شخصية: يتم التقاء الباحث والمبحوث وجهًا لوجه، وهي أكثر أنواع المقابلات شيوعًا.

-مقابلة هاتفية: يتم فيها المقابلة بوساطة الاتصال الهاتفي.

-مقابلة بوساطة الحاسوب: يكون وسيلة التواصل بين طرفي المقابلة هو الحاسوب عبر بعض البرامج كبرنامج زووم.

وقد انتهجت الباحثات طريقة المقابلة بوساطة الحاسوب أو الهاتف من خلال تطبيق الواتساب وعبر تطبيق الزوم.

وقد تم إبلاغ المبحوثين أن المقابلة ستكون سرية، وسيتم استخدام أسماء مستعارة للحفاظ على خصوصيتهم في الدراسة المذكورة، وتم إعلامهم بإمكانية الاطلاع على تفريغ المقابلات ومراجعتها بعد إكمال التفريغ ونشره، وقد استغرقت المقابلات فترة زمنية تراوحت ما بين (١٠ إلى ٦٠) دقيقة.

(و) الصعوبات التي واجهت الباحثات أثناء جمع البيانات:

١ -ندرة المصادر المعلوماتية والمراجع العربية الخاصة بالاستثمار الاجتماعي .

٢- صعوبة الوصول إلى العينة عند استخدام أداة الاستبانة -التي تم تغييرها لاحقًا إلى أداة المقابلة- لقلة الاستجابات والردود، وبطء انتشار الاستبانة بين الجهات غير الربحية.

الإجابة عن تساؤلات الدراسة

إجابات أفراد العينة عن التساؤل الأول: ما مدى معرفتك بمفهوم الاستثمار الاجتماعي؟

تبين للباحثات وجود نقص لدى المؤسسات غير الربحية في الوعي والإدراك بمفهوم الاستثمار الاجتماعي، وآليات تطبيقه وفقًا لاستجابات أكثر من (٩٠٪) من الأفراد المشاركين في الدراسة، وقد أشار إلى هذا المعنى كثير من المبحوثين، حيث صرح أحدهم قائلًا ـ :

"قد يكون هناك نقص في الوعي بأهمية الاستثمار الاجتماعي وفوائده، مما يقلل من مشاركة المجتمع والقطاع الخاص في دعم هذه المبادرات"(ا.ي)

كما أشار أيضا (أ.أ) أحد الخبراء في الاستثمار الاجتماعي بقوله :

"كذلك قضية الوعي هي تحدي، كثير من الناس أن كانوا جمعيات فهو أجزاء مالية عبارة عن قرض وإن كان مثلاً نقول تجار فهو وعيهم فالخدمة القرار الاجتماعي بالتبرعات فما فيه استثمار اجتماعي أنه ينشأ شركه تقوم على حل قضية مجتمعية في أصلها"

كما أكد على ذلك (ع.ز) مدرب ومستشار في الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي:"ضعف الوعي".

وكذلك أشار (ا.س) المتخصص بالاستثمار الاجتماعي إلى ذات المعنى قائلاً:

"يواجه القطاع غير الربحي التحدي الكبير اللي هو قلة الوعي والخبرة أو وجود المهارات التي تمكنهم من خلق الاستثمار الصناعية تمكينها"

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

كما تبين وجود كثير من الجمعيات الأهلية التي تكتفي بأداء مشروعات إغاثية تهدف إلى تقديم خدمات مباشرة إلى المستفيدين، بغض النظر عن إحداث الأثر، أو تحقيق العوائد المالية، بحيث يضمن لتلك الجمعيات استثمارًا مستدامًا يحقق العمل الخيري إلى جانب العمل التجاري، وقد أشارت إلى ذلك (و.س) خبيرة في مجال الاستثمار الاجتماعي قائلةً :

"لما تروحين تطلبين من القطاع الخاص الزكاة بيعطيك إياها وهو مسكر عينه حتى الصدقات بيعطيك إياها والتبرعات بيعطيك إياها لكن لما يكون مفهوم الاستثمار يعني مثلًا تكون الشركات أو القطاع الخاص أو حتى كل من حاب إنه يستثمر في الاستثمار الاجتماعي يكون له مردود وهذا اللي مش مخلي لا القطاع الخاص مستوعب الفكرة ولا القطاع الغير ربحي كمان قادر إنه يفهم هذا، الاستثمار الاجتماعي ليس هو مجرد جانب خيري أو تبرع لا هو مش تبرع هو نفس كل جهة دخلت في هذا المشروع لها نصيبها ونسبتها في الارباح فهنا هما اللي مش مستوعبينه: كيف هذا أنا قاعد اتصدق فيه كيف ترجع لي أرباح؟، هو التحدي عدم فهم فكرة الاستثمار" .

ونظرًا لحداثة مفهوم الاستثمار الاجتماعي على الصعيدين العالمي والمحلي، فإن هناك ضبابية لدى الكثيرين من أصحاب المصالح والجمعيات ومؤسسات القطاع غير الربحي حول آليات تطبيق الاستثمار الاجتماعي وأساليب الاستفادة منه، ولاشك أن تعدد المفاهيم حول الشيء الواحد يحدث تباينًا واضحًا في طرق الممارسة وآليات التنفيذ، وهو مؤشر لعدم توافر لغة مشتركة بين الممول والمنفذ للمشروعات القائمة على أساس الاستثمار الاجتماعي في حال توفر النية لإقامة مثل هذه المشروعات، ولهذا كانت الحاجة إلى بلورة تلك المفاهيم وتوحدها حول رؤية واحدة وواضحة، وهذا ما أوضحه (ف.خ) خبير مجال التنمية المستدامة وقياس الأثر حين قال :

"استثمار الاجتماعي الآن هو ما زال غير واضح في اختلاف كبير بين الآراء والأفكار والتعريفات والحدود والصلاحيات نحتاج مظلة تجمع هذا الكل بالكل وتجمع الكل توجه وتدير العملية سواء ثقافي أو وعي معرفي وثقافي يعني وعي معرفي مجتمعي أو إداري استراتيجي مصطلحات وخلافه"

كما تبين من خلال استجابات المشاركين وجود خلط واضح بين مفهوم الاستثمار الاجتماعي القائم على مبدأ تحقيق العوائد المالية إلى جانب تحقيق الفائدة الاجتماعية من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع التي تعمل على تحقيق التحسينات الاجتماعية الموجهة للفئات المستهدفة، وبين الأوقاف التي تركز على تحويل ملكية الممتلكات أو تخصيص الأموال للأغراض الاجتماعية، وبين المبادرات الاجتماعية التي تستهدف تنفيذ مشاريع لتحقيق الفائدة العامة بما يسهم في التخفيف من وطأة المشكلات وتفاقمها،

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

وعلى الرغم من وجود بعض التداخلات بين هذه المفاهيم، إلا أن كل منها له هدف محدد وسياق تطبيق مختلف .

وعن غياب الرؤية ووجود الخلط بين الاستثمار الاجتماعي والأعمال الخيرية عبرت (و.س) الخبيرة في مجال الاستثمار الاجتماعي بقولها:

"إنه لازم القطاع الخاص يفهم أنها تختلف عن الزكاة والصدقة هي المشاركة أو التعاون في الاستثمار الاجتماعي هو يعتبر الاستثمار الاجتماعي على هيئة استثمار اقتصادي أحد صور، ولكن ليس هو استثمار اقتصادي هو استثمار اجتماعي لأن العائد المادي يختلف عن القطاع الغير القطاع الخاص"

وتتفق نتائج الدراسة الحالية من هذه الناحية مع نتائج دراسة زوبير (٢٠١٤) التي أشارت إلى وجود قصور في مفهوم الاستثمار الاجتماعي، وأكدت على ضرورة إجراء دراسات الجدوى قبل القيام بتنفيذ مشاريع الاستثمار الاجتماعية، كما لا يجوز إدراج أي مشروع في الخطط والبرامج التنموية مالم يكن مقترنًا بدراسة جدوى تراعى فيها طبيعة كل مشروع.

وفي ضوء نظرية البنائية الوظيفية التي يعتقد مؤيدوها أن الأفراد يكتسبون معرفتهم وفهمهم من خلال تجاربهم الشخصية وتفاعلهم مع البيئة المحيطة بهم، فإنه من الممكن أن يكون الوعي المحدود بمفهوم وثقافة الاستثمار الاجتماعي بين المؤسسات غير الربحية نتيجة لعدم تفاعلها بشكل كافٍ مع المفاهيم والمعلومات المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي؛ لذلك ينبغي للمؤسسات غير الربحية أن تولي اهتمامًا أكبر بتعزيز الوعي لديها بمفهوم الاستثمار الاجتماعي من خلال التعلم والتثقيف بمجال الاستثمار الاجتماعي.

إجابات أفراد العينة عن التساؤل الثاني: ما السياسات الداعمة للقطاع غير الربحي في تعزيز التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية من خلال تبني أسس الاستثمار الاجتماعي؟

تباينت استجابات المشاركين حول تحديد أهم السياسات الداعمة للقطاع غير الربحي في تعزيز مبادئ الاستثمار الاجتماعي؛ وصولًا لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع السعودي، ولكنها في المجمل تمركزت حول مفاهيم ثلاثة، يمكن عرضها بإيجاز على النحو التالي :

أ.تعزيز المساءلة والشفافية.

أجمع حوالي (٨٧٪) من المبحوثين على أهمية وجود لوائح أساسية منشورة على الموقع الإلكتروني الخاص بالجمعية، تتضمن جميع سياساتها في جمع التبرعات وآلية إدارة المتطوعين وقائمة بأسماء أعضاء الجمعية، والأهم هو أن تكون هذه البيانات متاحة للمستخدمين، ويسهل الوصول إليها بحيث تعمل على تعزيز الشفافية والإفصاح، وبذلك تقوي الجمعية علاقتها بالحكومة، ويكون لها دور فعّال في مكافحة الفساد، ويمكن لها الحصول على الامتيازات

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

المنشودة، وقد أشار إلى ذلك المعنى (ف.خ) خبير مجال التنمية المستدامة وقياس الأثر، حين قال :

"السياسات الشافية والإصلاح والحوكمة يعني أشياء كبرى هي ما هي موجهة بشكل عام الاستثمار الاجتماعي لكن هي داعمة لها بشكل أو بآخر فهذه يعني الصورة العامة للسياسات سياسات الحوكمة سياسات الإفصاح والشفافية سياسات أنظمة تأسيس الكيانات التجارية وكل للمنظمات غير الربحية أو الأوقاف انظام أو شركات الاستثمار الاجتماعي اللي إن شاء الله يفترض قريبا تطرح وتنزل السوق" .

كما أشارت (ا.ي) إحدى منسوبات جمعية تنموية إلى ضرورة قيام منظمات القطاع غير الربحي بتقديم تقارير دورية حول قياس الأثر باعتباره السمة المميزة للاستثمار الاجتماعي، وهو ما يفرق بين برامج ومشروعات الاستثمار الاجتماعي وغيرها من البرامج والمشروعات، ولا شك أن دراسات قياس الأثر في أي مؤسسة أو قطاع يحتاج إلى أدلة وبراهين تكشف عن قدرة المؤسسة أو القطاع عن تحقيق هذا الأثر، وقد ذكرت على حد قولها :

"تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة المنظمات غير الربحية، بما في ذلك تقديم تقارير دورية عن النتائج والأثر الاجتماعي والمالي للمشاريع"

وتتفق مع نتائج الدراسة الحالية من هذه الناحية نتائج دراسة زوبير (٢٠١٤) التي ترى أن إدارة مشاريع الاستثمار للطرق السريعة في الجزائر، وأساليب الرقابة المالية والإدارية عليها، ومستوى المتابعة والمساءلة والشفافية في غالبية أجهزة القطاع الحكومي لاتزال دون المأمول منها طبقاً للمعايير التي يتطلع إليها المواطنون المستفيدون من المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي، ولهذا فقد أوصت بتدعيم التوجه نحو تقييم أداء البرامج والمشروعات العملاقة الاجتماعية عن طريق أجهزة الرقابة المالية المركزية وصولاً إلى تحقيق ما يعرف بالتقييم، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة أبو فراج (٢٠١٥) التي خلصت إلى أن نجاح عملية التنمية الريفية تعتمد على جهود القرويين أنفسهم، بشرط ضرورة تحقق المزيد من الحريات الاجتماعية، والعدالة، والشفافية.

وفي ضوء النظرية البنائية الوظيفية يمكن النظر إلى القطاع غير الربحي باعتباره البناء الذي يتكون من مجموعة من العناصر والأنساق، وحتى تؤدي دورها الاجتماعي الفاعل لابد أن تصدر في أعمالها وفقًا لمجموعة محددة ومعلنة من اللوائح والسياسات الفاعلة، وذلك باشتراك أفرادها الذين يمثلون مجموعة العناصر المشَكّلة لبنائها المتماسك، ولكل عنصر وظيفة يؤديها لإرساء دعائم هذا البناء، ومن ثم يتعين على أي قطاع أن يلتزم بمبادئ الشفافية والمساءلة، ومشاركة الجهات الحكومية في مكافحة الفساد، وفي ظل جو تتوافر فيه هذه العوامل يمكن للقطاع أن يعزز من فاعليته ومسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع الذي ينتمي إليه.

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

ب.الأخذ بالابتكار الاجتماعي

يسهم الابتكار في تحقيق تأثير اجتماعي خلَّاق من خلال تقديم حلول جديدة للتحديات التنموية المعقدة، وتكون مبنية على رفع كفاءة الموارد المتاحة، واستخدام التكنولوجيا مع الحرص على خلق بيئة تساعد على تحفيز التفكير الإبداعي والريادة، وتُشجع العقلية الابتكارية على النهوض، وتُحفزها للوصول إلى جوده الحياة التي تطمح لها رؤية السعودية ٢٠٣٠، وقد ألمح إلى ذلك المعنى ما يربو عن (٧٥٪) من الأفراد المبحوثين، حيث أشار أحد المدربين (ع.ز) مستشار في الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي إلى هذا المعنى بقوله:

"لابد من اعتماد مبدأ الابتكار الاجتماعي لتحسين جودة الخدمات الاجتماعية بمؤسسات القطاع غير الربحي والجمعيات الأهلية، لابد من التعامل مع التحديات المجتمعية ومشكلات المجتمع بفكر جديد"

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتائج دراسة السحيباني وآخرين (٢٠٢٣) التي دعت إلى ضرورة تبني أهداف استراتيجية تُعنى بالابتكار، وإنشاء ثقافة تشجع الحلول المبتكرة، وتهيئ الفرص لابتكار منتجات جديدة. ووفقًا لنظرية رأس المال البشري التي تركز على دور المهارات والمعرفة والقدرات البشرية في تعزيز التنمية والابتكار يعد الاستثمار في تطوير المهارات وتعليم الأفراد رأسَ مالٍ بشري يساهم في تعزيز الابتكار، وتحقيق التأثير الاجتماعي الإيجابي في المشاريع التنموية، فالمهارات والمعرفة والقدرات البشرية هي ثروة حقيقية، وتعتبر دافعًا للابتكار والتطوير، وذلك من خلال توفير فرص التعليم والتطوير، وتمكين الأفراد للمشاركة الفعالة في المبادرات الاجتماعية، وتقديم إسهاماتهم في المشاريع التنموية، وتعزيز قدراتهم على تقديم حلول مبتكرة وفعّالة للتحديات التنموية المعقدة.

ج. تعزيز التزام الأفراد والمؤسسات بالمبادرات ذات الأثر الاجتماعي الإيجابي في المشاريع التنموية:

أكد حوالي (٧٥٪) من المبحوثين أن الالتزام الكامل للمؤسسات بدورها المنوط بها في تحقيق تنمية المجتمع يساعد في توجيه العمل نحو التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة، وتحقيق التوازن بين الموارد الحالية واحتياجات الأجيال القادمة، وهذا ما يعكس التزام تلك المؤسسات بمبادئ المسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعها، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تبني مشروعات تستهدف تحقيق الفائدة المستدامة للمجتمع والازدهار الشامل، وقد أشارت إلى ذلك (و.س) خبيرة الاستثمار الاجتماعي بقولها :

"أعطيك مثال يعني في أحد الجمعيات المتخصصة في الأيتام الآن بصدد إعداد مشروع كبير في المنطقة أنها راح تقيم مول طيب محلات تجارية ممكن يستأجر منها التجار يعني هذا المشروع داخل فيه الاستثمار الاجتماعي أو هو استثمار اجتماعي هي راح تبني هذا المول بالمساهمة مع شركات تقوم المشروع طيب كذلك اللي راح يستأجر المحلات أو المكاتب

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

سواء كانت تجارية أو الخاصة في المولات كالعادة يعني ملابس وكذا وممكن تكون مكاتب يعني كالمحلات أخرى هي تنصب في النسبة هذه تنصب فيه إيرادات الجمعية، المول نفسة كمبنى نقول كأرض هو بعدين تم تعميره وكذا ، كل ما يدخل هذا المشروع هو حق الجمعية"

وقد أشاد (ف.خ) خبير مجال التنمية المستدامة وقياس الأثر بالمبادرات التي يطلقها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بقوله: *"المبادرات التي تطلقها في المركز الوطني في توظيف استقطابي كفاءات الجامعية وتوظيفه في القطاع كذلك ممكن نشوف بكرة غدا مثلا مبادرات أو حاول احتضان لخريجين الجامعات كذلك لتأهيلهم لسوق العمل التجاري اللي يخدم العمل التنموي والاجتماعي سواء شكل استثمار اجتماعي أو الشركات الغير ربحية أو الشركات الوقفية"*

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة ناصري وسمرد (٢٠٢٠)؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن الاستثمار الاجتماعي المسؤول يتجلى في أشكال مختلفة تعنى بالإنسان والمجتمع والبيئة، كالاقتصاد التدويري من خلال إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى منتوج نافع صديق للبيئة، كما تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتائج دراسة هاشم (٢٠٢٣) التي دعت إلى وجوب تبني وإنشاء سوق مالية تجمع بين المقاصد الإسلامية والقدرات الاستثمارية لتحفيز الاستثمارات الحقيقية التي تؤثر في التنمية المجتمعية، وتعزز الاقتصاد.

إجابات أفراد العينة عن التساؤل الثالث: ما أبرز التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي في ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة العربية السعودية لتطبيق الاستثمار الاجتماعي؟

تبين من خلال استجابات جميع المشاركين أن هناك العديد من التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي فيما يتصل بقدرته على تطبيق الاستثمار الاجتماعي في ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة، ويمكن استخلاصها في المحاور التالية:

أ. استنساخ التجارب العالمية بدون مراعاة خصوصية المجتمع:

تتطلب الاستثمارات الاجتماعية فهم الاحتياجات الخاصة للمجتمع والاستجابة لها بطرق ملائمة، ولا يمكن استنساخ التجارب العالمية دون مراعاة الظروف المحلية وتحديات المجتمع؛ ولذا يجب أن يتم توجيه الجهود نحو الكشف عن الأدوات والمنهجيات التي تعزز قدرات القطاع غير الربحي في تطبيق الاستثمار الاجتماعي، لاسيما في حال تطبيق أو الاسترشاد بتجارب غير محلية، كدراسة النموذج قبل تطبيقه، والشراكات المحلية، والتقييمات الاجتماعية والبيئية، والحرص على احترام الثقافات والقيم المحلية؛ لضمان عدم فرض أي أجندة أو نموذج خارجي غير ملائم على المجتمع، وقد اتفق حول هذه الجوانب أكثر من

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

(٦٠٪) من أفراد العينة، وهذا ما عبّر عنه (ف.خ)خبير مجال التنمية المستدامة قياس الأثر بقوله:

"هو عدم قوة ونضج المنظمات في موضوع تحليل الاحتياج ونقاط القوة والضعف للمجتمع نفسه ف ينطلقون من تجارب مكررة فما يفتح في منظمة أسست شركة يعني أو مشروع أسر منتجة أو خلافه ونجح وجاب فلوس فكل الشركات أو جمعيات اللي حولك يسوون نفس الفكرة تجي جمعية في أقصى الدنيا في الشرقية مثلا شافوا تجربة ناجحة في جيزان ف طبقوها نفس ما هي copy paste ليش؟ لأنه والله نجحت عندهم فتنجح عندنا فكرة إنه والله استنساخ التجارب من دون وعي ونضج للفروقات"

وعن نجاح بعض التجارب المستوردة، استطرد قائلًا:

"وأغلب التجارب اللي لاحظتها هي صدفت معهم يعني هم بدأوا مشروع وفعلا كان مشروع يحتاجونه للمنطقة أو المنطقة نقطة قوة فضرب معهم ضربه كويسة يعني نادر جدا نشوف مبادرة انطلقت منها تم تحليل احتياج حقيقي تصور استراتيجي واضح في موضوع هذا "

وتتفق مع نتيجة الدراسة الحالية دراسة زوبير (٢٠١٤) التي أكدت على ضرورة إجراء دراسات الجدوى قبل القيام بتنفيذ مشاريع الاستثمار الاجتماعية، كما لا يجوز إدراج أي مشروع أو استنساخ تجربة من الخارج في الخطط والبرامج التنموية مالم يكن مقترنًا بدراسة جدوى تراعى فيها طبيعة كل مشروع.

ب. التمويل والاستدامة المالية المفتوحة:

اتفق أكثر من (٩٥٪) من أفراد العينة بما يعكس حالة من الاتفاق شبه الكامل حول أن مشروعات الاستثمار الاجتماعي تحتاج إلى تمويل يسهل تحقيق أهدافه في خدمة المجتمع على نحو مستقر ومستدام، كما أن توفر آليات تمويل خاصة بالمشاريع المستدامة تشجع على الاستثمار المستدام، كصناديق الاستثمار المستدامة، والسندات الاجتماعية، وجهود القطاع الحكومي في تقديم تسهيلات لإجراءات التمويل، وحوافز مالية للجمعيات التي تستثمر في مشاريع اجتماعية تسهم في التنمية المستدامة، وقد ألمحت إلى ذلك (ا.ي) منسوبة جمعية تنموية بقولها :

"تشجيع المنظمات غير الربحية على بناء شراكات مع القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المحلي لدعم وتمويل المشاريع الاجتماعية المستدامة"

كما استطردت مشيرة إلى أن الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي يفتقد لبيئة تمويلية تمكن وتسهل تطبيقه وممارسته، حيث قالت:

"قد تتغير السياسات واللوائح التي تؤثر على قطاع غير الربح، مما يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار البيئة التنظيمية وتعقيد إجراءات التمويل والتشغيل"

كما اقترح (ح.ك) خبير الاستثمار المؤثر والاستدامة مشاركة بعض الجهات الوطنية والأهلية في تقديم التمويل الداعم للقطاعات غير الربحية، حيث قال:

"تخصيص بعض أنواع التمويل للمنظمات غير الربحية، من بنك التنمية وهيئة الأوقاف والصناديق الوطنية التنموية "

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الغامدي (٢٠١٩)، التي أكدت على سعي المنظمات غير الربحية إلى توفير أوقاف تساعدها على تحقيق تمويل مستدام لبرامجها، وهو ما يعكس ضعف التمويل الحكومي، وترى دراسة الغامدي أن مشكلات الدعم المالي تعد المعوق الأول لأداء المنظمات غير الربحية، كما اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة السحيباني وآخرين (٢٠٢٣) التي أسفرت نتائجها عن أن تمويل القطاع غير الربحي محدود، ولهذا أوصت بضرورة إنشاء صناديق استثمارية بشكل أكبر تدعم القطاع غير الربحي، مع تقديم تمويل مضمون للكيانات غير الربحية الراغبة في الاشتراك في هذه الصناديق ضمن برنامج لدعم الأوقاف الاستثمارية الوقفية للجمعيات، كما دعت إلى ضرورة تعاقد القطاع غير الربحي مع مؤسسات مالية مرخصة من هيئة السوق المالية لإدارة استثماراته وتنويعها.

وبناء على أسس نظرية البنائية الوظيفية التي تفترض أن عمليات التفاعل بين الأنساق المجتمعية هي عمليات مركبة، وأن الوظائف التي تؤديها الجماعة أو المؤسسة أو يؤديها المجتمع إنما تشبع حاجات الأفراد المنتمين أو حاجات المؤسسات الأخرى، وهذه الحاجات قد تكون: مادية، أو روحية؛ لذا يمكن لمؤسسات المجتمع المختلفة أن تسهم في تحقيق الاستدامة المالية، من خلال توفير آليات تمويل مبتكرة تشجع على الاستثمار المستدام، على سبيل المثال يُمكن إنشاء صناديق استثمار مستدامة تستهدف القطاع غير الربحي والمشاريع ذات الأثر الاجتماعي العالي.

ج.قياس الأثر الاجتماعي:

أكد حوالي (٦٧٪) من المبحوثين على أهمية قياس تأثير الأنشطة والمشاريع على المجتمع والبيئة، كما أشار بعضهم إلى صعوبة قياس الأثر الاجتماعي لمشروعات القطاع غير الربحي؛ نظرًا لغياب المعايير الموحدة عالميًا لقياس الأثر؛ الأمر الذي ترتب عليه اختلاف المنهجيات والمقاييس المستخدمة بين المؤسسات .

ويمثل قياس الأثر تحديًا بسبب الحاجة إلى مراقبة تأثير المشروع على مر الزمن، وقد يستغرق وقتًا طويلًا لتحقيق التأثير الفعلي، ولا يمكن أن نغفل حقيقة ارتفاع تكاليف قياس الأثر من حيث: الوقت، والموارد المالية، والموارد البشرية؛ مما يجعل من الصعب على المنظمات تخصيص هذه الموارد بشكل كافٍ لقياس الأثر على نحو فعّال.

وقد تبين من خلال استجابات المشاركين أن دراسات قياس الأثر من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات غير الربحية، فضلًا عن ضبابية مفهوم الأثر نفسه لدى الأفراد المشاركين في الدراسة أنفسهم، حيث بدأ المفهوم لدى

بعضهم مقصورًا على مجرد الاستفادة من البيانات المتاحة والأبحاث ذات الصلة، وقد ظهر ذلك في استجابة (ا.ي) منسوبة الجمعية التنموية، حين أوردت قولها :

"استخدام البيانات والأبحاث: الاستفادة من البيانات والأبحاث لتحديد الاحتياجات الاجتماعية وتوجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تحقق أكبر فعالية وأثرًا اجتماعيًا" .

وعن تغافل بعض المنظمات غير الربحية عن الاهتمام بدراسات قياس الأثر صرح (ح.ك) خبير الاستثمار المؤثر والاستدامة قائلاً:

"تعامل بعض المنظمات غير الربحية مع الاستثمار الاجتماعي على أنه أداة للاستدامة المالية أكثر من كونه أداة لتحقيق الأثر واتساعه" .

كما عزا (ف.س) خبير في ريادة الأعمال الاجتماعية صعوبة قياس الأثر إلى افتقار العديد من القطاعات غير الربحية إلى الموارد البشرية المؤهلة في مجال قياس الأثر، قائلًا:

"أعتقد أن المسألة ترجع إلى نقص الكوادر البشرية ذات المنهجية العلمية في إجراء دراسات قياس الأثر، لأن مثل هذه الدراسات تحتاج إلى منهجيات وأدوات علمية خاصة "

وتتفق مع نتيجة الدراسة الحالية نتيجة دراسة زوبير (٢٠١٤) التي أوصت بالعمل على تحسين كفاءة أداء وإنتاجية المشروعات الاستثمارية الاجتماعية مع تطوير الخدمات التي تقدمها للمستفيدين في كمها ونوعها، وتدعيم التوجه نحو تقييم أداء البرامج والمشروعات العملاقة الاجتماعية عن طريق أجهزة الرقابة المالية المركزية وصولاً إلى تحقيق ما يعرف بالتقييم، كما أوصت بضرورة توجيه النظر إلى التقييم الاقتصادي والاجتماعي لمشروعات الطرق.

د.الحوكمة :

بناءً على استجابات المشاركين في الدراسة بنسبة (٦٠٪) فقد تبين أن من أهم تحديات مشروعات الاستثمار الاجتماعي في القطاعات غير الربحية هو الحوكمة، وتتمثل في: ضمان الشفافية والإفصاح الكامل عن أنشطة الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي وأثرها على المجتمع، وتقديم تقارير منتظمة عن آلية سير العمل الخاص بالاستثمار؛ ولهذا يحتاج أعضاء مجالس الإدارات والمديرون التنفيذيون والموظفون المعنيون بالاستثمار الاجتماعي إلى فهم أعمق للمفاهيم والممارسات المتعلقة بالحوكمة، وكيفية تطبيقها على نحو جيد؛ لتعزيز قيم الشفافية والمساءلة لجميع الأطراف المعنية، وقد علق (ا.ا) مستشار في مجال التنمية على عواقب غياب الحوكمة في القطاع غير الربحي بقوله:

"قد تظهر مشكلات في الحوكمة والإدارة داخل المؤسسات غير الربحية، مما قد يؤثر سلبًا على الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال وتحقيق الأثر الاجتماعي المرجو" .

وقد أوضح (ع.ص) مستشار بعدة جمعيات تنموية ورعوية أن سياسات الحوكمة لا تهدف إلى فرض قيود صارمة على

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

مشاريع الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، ولا تسعى إلى تقليص حريتها أو امتيازاتها، إنما تسعى إلى تقديم الدعم اللازم لها، الذي يسهل أمامها آليات تنفيذ المشروعات ذات الاتجاه التنموي المستدام، فالتشريعات والأنظمة بمثابة القاعدة والبنية التحتية التي تعمل على خلق بيئة تنظيمية؛ لتحفيز المؤسسات والمستثمرين الاجتماعيين ورجال الأعمال للاستثمار الاجتماعي، حيث صرح قائلًا :

"السياسات الشافية والإصلاح والحوكمة يعني أشياء كبرى هي ما هي موجهة بشكل عام الاستثمار الاجتماعي لكن هي داعمة لها بشكل أو بآخر فهذه يعني الصورة العامة اللي للسياسات سياسات الحوكمة سياسات الإفصاح والشفافية سياسات أنظمة تأسيس الكيانات التجارية وكل للمنظمات غير الربحية أو الأوقاف انظام أو شركات الاستثمار الاجتماعي اللي إن شاء الله يفترض قريبا تطرح وتنزل السوق"

وقد أفاد (ح.ذ) مستشار التسويق والاستدامة المالية أن من التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي في مجال الاستثمار الاجتماعي هو تغير السياسات الحكومية المتعلقة بحوكمة القطاعات غير الربحية، وأن هذه التغيرات حال وقوعها تؤدي إلى وقوع أضرار عديدة بالقطاع غير الربحي، حيث صرح قائلًا:

"تغيرات في السياسات الحكومية: قد تتغير السياسات واللوائح التي تؤثر على قطاع غير الربح، مما يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار البيئة التنظيمية وتعقيد إجراءات التمويل والتشغيل"

وتعد هذه النتيجة التي توصلت إليها الدراسة إحدى النتائج الحديثة التي لم تشر إليها الدراسات السابقة، وذلك على حد علم الباحثات .

هـ. نقص الكوادر البشرية من الخبراء، والقدرات الفنية، والخبراء المستشارين:

يعتبر فهم الاستثمار الاجتماعي وتطبيقه بشكل صحيح مهمة تتطلب خبرة ومعرفة متخصصة؛ ولهذا يعاني القطاع غير الربحي من نقص في الكوادر البشرية المدربة في هذا المجال، خاصةً في القطاعات التي لا تزال تعتبر الاستثمار الاجتماعي مستجدًا، ويمكن أن تواجه بعض منظمات القطاع غير الربحي تحديات في تطبيق الاستثمار الاجتماعي عندما تختلف قيم وأهداف المستثمرين، فبعض المستثمرين قد يكونون مهتمين بتحقيق العوائد المالية فقط، في حين يمكن أن يكون لدى آخرين أهداف مزدوجة تركز على الأثر الاجتماعي والعوائد المالية معًا.

وقد تبين أن ما نسبته (٥٥٪) من استجابات المشاركين في الدراسة حول تحديد أهم التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي في مجال مشروعات الاستثمار الاجتماعي، يشير إلى أن من أبرز تلك التحديات: نقص الكوادر البشرية

المؤهلة والقادرة على العمل بكفاءة عالية، وعقلية مبتكرة في مشروعات الاستثمار الاجتماعي، وقد اتفق معظم المشاركين في الدراسة على أن معظم الأفراد العاملين بتلك المؤسسات، والتي غالبًا ما تكون جمعيات خيرية يفتقرون للمهارات المنشودة، وقد ألمح إلى ذلك (ح.ك) خبير الاستثمار المؤثر والاستدامة بقوله:

"العناية الحقيقية في تعيين الكوادر البشرية تحمل هم القضية التي تعمل عليها المنظمة غير الربحية والكفاءة الفنية "

واستطرد مكملًا:

"بعض الشح في الكوادر ذات الخبرة التي تجمع بين البعد التنموي الاجتماعي والبعد الاستثماري" (ح.ك)

وشاركه في الرأي (ع.ص) مستشار بعدة جمعيات تنموية، قائلًا:

"هي عدم وجود الأشخاص المتخصصين في مجال الاستثمار الاجتماعي أو المستشارين في هذا المجال والذين من خلالهم تستطيع القطاعات غير الربحية من تحقيق مستوى أعلى من الاستدامة المالية واستقرار مالي يساعد على الاستفادة من التشريعات الحكومية وتقديم برامج وخدمات أكثر تميز "

كما أضاف أحد المشاركين في الدراسة، وهو (ف.س) خبير في ريادة الأعمال الاجتماعية بعدًا جديدًا إلى نقص الكوادر البشرية المؤهلة في القطاع غير الربحي، وهو قلة الرواتب المقدمة للعاملين بالقطاع غير الربحي مقارنة برواتب العاملين بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص، حيث عبّر عن ذلك بقوله:

"نقص الكوادر أو المتخصصين والرواتب التي ممكن تكون لهم اعتقد هذي مشكلة ماهي جديدة وممكن مازالت موجودة بحكم أنه صاير في تضخم وصاير في رواتب كويسة عند القطاع الحكومي والخاص والقطاع الغير ربحي مو بسهولة يجذب ناس شاطرين ومتخصصين وفاهمين" .

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة زوبير (٢٠١٤) التي أوصت بضرورة تدعيم التوجه نحو ترشيد الإنفاق العام عن طريق تشكيل فريق عالي المستوى من حيث الخبرات والتأهيل العلمي لإجراء دراسات حساسة تهدف إلى إعادة النظر بالسياسات المتبعة في تحديد أولويات الإنفاق العام على قطاع المشاريع الاستثمارية الاجتماعية، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الغامدي (٢٠١٩) التي دعت إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال رفع كفاءة العاملين، وربطها بالمستفيدين، وتوعية هذه الفئات وتحفيزها باستمرار.

وفي ضوء مبادئ نظرية رأس المال البشري التي ترتكز على فكرة الاستثمار في التعليم، وتنمية المهارات الشخصية والاجتماعية والعقلية يمكن لمؤسسات المجتمع المختلفة التركيز على بناء المهارات والكفاءات والكوادر البشرية المؤهلة، وذلك من خلال عمليات التعلم والتدريب التي تستهدف اكتساب المهارات التي يحتاجها سوق العمل

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

عمومًا، ويعد ذلك أهم صور الاستثمار الحقيقي الذي يجني الثمار المرجوة من العمل في مجال خدمة المجتمع وتحسين جودة الحياة.

إجابات أفراد العينة عن التساؤل الرابع: ما أهم التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تعزز عمل منظمات القطاع غير الربحي لتحقيق الاستثمار الاجتماعي الأمثل ذي العائد المادي والاجتماعي الذي يحقق التنمية المستدامة؟

تباينت استجابات المشاركين في الدراسة حول التساؤل الرابع من تساؤلات الدراسة، ويمكن إيجازها في الآتي:

-تعزيز الشراكات بين المنظمات غير الربحية والقطاع الخاص والحكومة والمجتمع المحلي؛ بهدف دعم وتمويل المشاريع الاجتماعية المستدامة كما أشار اليها المبحوث بقوله " *تشجيع المنظمات غير الربحية على بناء شراكات مع القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المحلي لدعم وتمويل المشاريع الاجتماعية المستدامة "(ا.ي).*

-ضرورة وجود نماذج عمل موثوقة ومنشورة، وتجارب موثوقة وسهلة التطبيق في المجتمع السعودي، تتلاءم مع طبيعته وثقافته، وقابلة للتطبيق على أرض الواقع، كما أشار إلى ذلك أحد المبحوثين على حد قوله: "*أن يكون في نماذج عمل سهلة التطبيق للاستثمار الاجتماعي كل ما كان عندنا نماذج عمل وتجارب كل ما سهلنا الممارسة لنطبق أكثر من ممارسة ووجهة كبيرة تتبنى هذه الممارسات وتوثقها وتستعرضها حيث الجهات الأخرى يكون عندها نموذج واضح وسهل للتطبيق" (ح.ذ)*

-تنظيم البرامج والملتقيات التي تركز على الابتكار الاجتماعي والاستثمار الاجتماعي على نحو ما ذكر أحد المبحوثين قائلًا: " *إقامة البرامج والملتقيات في مجال الابتكار الاجتماعي والاستثمار الاجتماعي "(ع.ص).*

-ضرورة وجود حاضنات الأعمال، وتحفيز التشريعات الحكومية الممكنة للاستثمارات الاجتماعية وفق أطر قانونية ومنهجية علمية على حد قول أحد المبحوثين: " وجود *حاضنات ومسرعات وجود برامج الابتكار وبرامج رفع وبناء القدرات التوعية عند الجهات الممولة توعية الجهات الحكومية زي أقسام المشاركة المجتمعية المسؤولية الاجتماعية على أساس يكونوا داعمين لفكرة الاستثمار الاجتماعي" (ا.س).*

- الاستفادة من خبرات المتخصصين في مجال الاستثمار الاجتماعي، وتقديم خطط ودراسات جدوى للمشاريع التجارية، أو الوقفية كما أشار إليها المبحوث بقوله: " يجب الاستفادة من الخبراء في مجال الاستثمار الاجتماعي وكيفية وتوفير خطط ودراسات جدوى للمشاريع التجارية أو الوقفية" (ع.ص)

خلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها

أ) خلاصة النتائج:

في ضوء استجابات أفراد العينة حول تساؤلات الدراسة يمكن استخلاص أهم النتائج التالية:

- يوجد نقص لدى المؤسسات غير الربحية في الوعي والإدراك بمفهوم الاستثمار الاجتماعي وآليات تطبيقه.
- يوجد عدد غير قليل من الجمعيات الأهلية التي تكتفي بأداء مشروعات إغاثية تهدف إلى تقديم خدمات مباشرة إلى المستفيدين، بغض النظر عن إحداث الأثر، أو تحقيق العوائد المالية.
- نظرًا لحداثة مفهوم الاستثمار الاجتماعي على الصعيدين العالمي والمحلي فإن هناك ضبابية لدى الكثيرين من أصحاب المصالح والجمعيات ومؤسسات القطاع غير الربحي حول آليات تطبيق الاستثمار الاجتماعي وأساليب الاستفادة منه.
- هناك خلط واضح بين مفهوم الاستثمار الاجتماعي القائم على مبدأ تحقيق العوائد المالية إلى جانب تحقيق الفائدة الاجتماعية، وبين الأوقاف التي تركز على تحويل ملكية الممتلكات أو تخصيص الأموال للأغراض الاجتماعية، وبين المبادرات الاجتماعية التي تستهدف تنفيذ مشاريع لتحقيق الفائدة العامة بما يسهم في التخفيف من وطأة المشكلات وتفاقمها.
- من أهم السياسات الداعمة للقطاع غير الربحي في تعزيز التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية من خلال تبني أسس الاستثمار الاجتماعي: تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، وتعزيز الابتكار الاجتماعي، والتزام المؤسسات والأفراد بقيم المسؤولية الاجتماعية.
- من أبرز التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي في مجال مشروعات الاستثمار الاجتماعي: استنساخ التجارب العالمية بدون مراعاة خصوصية المجتمع السعودي، وغياب التمويل المستدام، ونقص الدراسات في مجال قياس الأثر الاجتماعي، بالإضافة إلى تحديات الحوكمة، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة في مجال الاستثمار الاجتماعي.
- يفتقد الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي لبيئة تمويلية تمكن وتسهل تطبيقه وممارسته واستدامته.
- يمثل قياس الأثر لمشروعات القطاع غير الربحي على المجتمع تحديًا جوهريًّا أمام منظمات القطاع غير الربحي؛ بسبب الحاجة إلى مراقبة تأثير المشروع على مر الزمن، وقد يستغرق وقتًا طويلاً لتحقيق التأثير الفعلي.
- لا تهدف سياسات الحوكمة إلى فرض قيود صارمة على مشاريع الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، ولا تسعى إلى تقليص حريتها أو امتيازاتها، إنما تسعى إلى تقديم الدعم اللازم لها، الذي يسهل أمامها

آليات تنفيذ المشروعات ذات الاتجاه التنموي المستدام .

- القوانين والتشريعات والأنظمة بمثابة القاعدة والبنية التحتية التي تعمل على خلق بيئة تنظيمية؛ لتحفيز المؤسسات والمستثمرين الاجتماعين ورجال الأعمال للاستثمار الاجتماعي.
- من التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي في مجال الاستثمار الاجتماعي هو تغير السياسات الحكومية المتعلقة بحوكمة القطاعات غير الربحية، وأن هذه التغيرات حال وقوعها تؤدي إلى وقوع أضرار عديدة بالقطاع غير الربحي.
- معظم الأفراد العاملين بمؤسسات القطاع غير الربحي، والتي غالبًا ما تكون جمعيات خيرية يفتقرون للمهارات المنشودة في مجال الاستثمار الاجتماعي.

ب) توصيات الدراسة

١.تعزيز التدريب والتطوير من خلال تنظيم برامج تدريبية وورش عمل متخصصة للمشاركين في مجال الاستثمار الاجتماعي؛ بهدف تعزيز مهاراتهم، وتعميق فهمهم للمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تعزيز ثقافة الإنتاجية في مشاريع الاستثمار الاجتماعي.

٢ .تعزيز مبادئ الابتكار والريادة من خلال تنظيم مسابقات وجوائز تشجيعية تهدف إلى دعم المبادرات الابتكارية والمشاريع الريادية في مجال الاستثمار الاجتماعي؛ مما يسهم في تطوير حلول جديدة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

٣ .تبادل المعرفة والخبرات من خلال إنشاء منصات إلكترونية وشبكات اجتماعية تهدف إلى تبادل الخبرات والممارسات الناجحة في مجال الاستثمار الاجتماعي؛ مما يساعد في تعزيز فهم متعمق لنماذج العمل والتجارب الرائدة في مجال الاستثمار الاجتماعي.

٤ .دعم سبل التواصل والتعاون بين القطاع غير الربحي والحكومي من خلال تنظيم ملتقيات وندوات دورية، تتبادل فيها الخبرات والتجارب، وبناء شراكات استراتيجية تهدف إلى تعزيز الاستثمار الاجتماعي، وتحقيق أقصى قدر من الفاعلية والتأثير الإيجابي في المجتمع.

٥ .دعم إنشاء برامج شهادات مهنية معترف بها دوليًا في مجال الاستثمار الاجتماعي؛ لتعزيز كفاءة المشاركين، ورفع مستوى المهارات المطلوبة لتحقيق التأثير الاجتماعي المستدام.

٦. إجراء دراسات الجدوى الشاملة للتجارب العالمية والمحلية قبل تطبيقها على نطاق واسع؛ لتقييم التأثيرات المحتملة والمخاطر، وضمان نجاحها وفاعليتها في السياق المحلي.

Journal of Research and Social Studies
National Center for Social Studies
volume 6, Special Issue (1) pp1-36
Riyadh (1448/2026)

المراجع

أولًا. المراجع العربية

١. أبو فراج، أشرف عبد الوهاب. (٢٠١٥). *القرويون والاستثمار الاجتماعي: دراسة ميدانية لطبوغرافيا التنمية في قرية مصرية*. الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ٢٠١٥(١٠)، ١٩٩-٢٩١.
https://search.emarefa.net/detail/BIM-812100

٢. أجيليتي. (٢٠٢٣). *تقرير مؤشر أجيليتي للاستدامة البيئية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠٢٣*. https://meaess.agility.com/ar/

٣. أوقاف العرادي الخيرية. (٢٠١٩). *تمكين الريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي*: التجربة البريطانية. https://alaradi.org.sa/

٤. بن عيسى، معمري. (٢٠١٨). التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية، *مجلة أبحاث* ٣(١) , ٥٤-٧٥.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64088

٥. تمار، يوسف. (٢٠٢٣). الأخطاء المنهجية في الدراسات الاستطلاعية، *المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام* ٦(١) ١٦-٢٣.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/229205

٦. حسين، معاوية أحمد. (٢٠١٤). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة*، ٢٨(٢), ١٠٣-١٥٠. / DOI: 10.4197 Eco. 28-2.4

٧. حميدشة، نبيل. (٢٠١٢). المقابلة في البحث الاجتماعي، *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ٤(٨)، ٩٦-١٠٩.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20477

٨. دويدري، رجاء وحيد. (٢٠٠٠). *البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية*، دار الفكر المعاصر، بيروت.

٩. الدويش، آلاء، والمزيد، عثمان. (٢٠٢٠). *تحديات المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية: كيفية الاستفادة من التجارب العالمية*، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

١٠. الزبيري، شريفة بنت عبد الله. (٢٠١٦). فاعلية برنامج إرشادي لتطوير مهارات مشرفات التدريب الميداني بقسم التربية الخاصة بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، *المجلة التربوية الدولية المتخصصة*، ٥(١٢) ٨٠-١٠٠.

http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=115418

١١. زوبير، دغمان. (٢٠١٣). *دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي: دراسة حالة الشطر الأخير قيد الإنجاز من الطريق السيار شرق –غرب* {أطروحة دكتوراه غير منشورة}، جامعة الجزائر قاعدة بيانات دي سبيس.

١٢. السحيباني، محمد، العمراني، عبد الله محمد، والتميمي، سهيل. (٢٠٢٣). تمويل القطاع غير الربحي: واقع التمويل في القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية وآفاق التنمية، *مجلة التمويل*، ٤(٥) , ١- ١٤٦.
https://ssrn.com/abstract=4615497

١٣. الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعيGIIN. (٢٠٢٢). *تحديد حجم سوق الاستثمار الاجتماعي٢٠٢٢*.
https://innovationhub.social/resources/2022_market_sizing_report_2022_ar

١٤. الشهري، أماني. (٢٠٢١). *الاستثمار الاجتماعي في القطاع الغير ربحي*. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

١٥. العتيبي، غلباء بنت فيصل. (٢٠٢٢). واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، *مجلة كلية التربية بالزقازيق:* دراسات تربوية ونفسية, ٣٧(١١٩)، ٢٥٩-٣٥٦.
SEC.2022.270452/١٠,٢١٦٠٨

١٦. الغامدي، فواز محمد. (٢٠١٩). *دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: دارسة ميدانية* {أطروحة دكتوراه غير منشورة} جامعة الملك سعود، قاعدة بيانات المستودع الرقمي المنزلي.

١٧. غنيم، عثمان محمد، وأبو زنط، ماجدة. (٢٠١٤). *التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*. دار صفاء للنشر، عمان.

١٨. فراج، فراج سيد. (٢٠١٠). منظمات المجتمع المدني وقضايا حقوق الإنسان في مصر، *مجلة كلية التربية* ببورسعيد، ٧(٧)، ٢٩-١٠٦.
JFTP.2010.40241/١٠,٢١٦٠٨

١٩. المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (٢٠٢٤). *ما هو الاستثمار الاجتماعي*.

٢٠. https://impacthon.ncnp.gov.sa/what-is-social-investment

٢١. مؤسسة نماء الراجحي الإنسانية. (٢٠٢١). *دراسة دعم وتمكين القطاع غير الربحي في تنمية الشباب*، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

٢٢. ناصري، إيمان، سمرد، نوال (٢٠٢٠). الاستثمار الاجتماعي المسؤول ودوره في تعزيز التنمية المستدامة – دارسة حالة مشروع AGID لولاية سيدي بلعباس (الجزائر). *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*، ٣(٢)، ٧٠-٧٩.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/126428

٢٣. النجار، أمل يوسف. (٢٠٢١). *آليات المنظمات غير الربحية في استثمار المتطوعين وفقاً* لرؤية ٢٠٣٠، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

٢٤. هاشم، أسامة. (٢٠٢٣، أغسطس ١٤). *نحو استثمار صناديق الاستثمار الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في ضوء نظام الاستثمار الإسلامي* عرض ورقة. المؤتمر الدولي العاشر للنظام الاقتصادي الإسلامي ٢٠٢٣، مكة، المملكة العربية السعودية.

٢٥. هواري، غياث خليل. (٢٠٢٢). نظرة على الاستثمار الاجتماعي، *مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي*، العدد ١٥.
https://innovationhub.social/articles/impact15_01

٢٦. الهيئة العامة للإحصاء. (٢٠١٨). *مسح منشآت القطاع غير الربحي ٢٠١٨*.
https://www.stats.gov.sa/ar/7113

ثانيًا. المراجع الأجنبية

28-Hand, D., Dithrich, H., Sunderji, S.& Nova, N. (2020). Annual Impact Investor Survey 2020. Global Impact Investing Network.
https://thegiin.org/research/publication/impinv-survey-2020.